

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية اللغات
قسم اللغة العربية



التأويل وتجلياته وتمثلاته ودوره في النحو
العربي

*The Hermontic and its Appearance
Acting in Arabic Grammar*

بحث تكميلي لإستيفاء درجة الماجستير في اللغة العربية
(دراسات لغوية ونحوية)

إعداد الطالبة :

إيمان عمر محمد جاد الله

إشراف الدكتور :

مبارك حسين نجم

الدين

م2012

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الآیة

قال تعالى :

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ
وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا }

صدق الله العظيم

سورة النساء (59)

الاهداء..

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى :

من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى :

من كلمهم الله بالهبة والوقار الأنبياء رضوان الله عليهم

إلى :

من حملتني وهنا على وهن ولم تبدِ وهنا .. أمي

إلى :

جبل الشيل وكت يتلمن الأهات * * ضوء البيت وكت تكثر الظلمات
وسعد الكون يضاري الصعب بالبسمات * * أبوي القدلة بي عزه وأبوي
زغرودة السمحات .. أبي

إلى :

أخواتي وأخي

إلى :

مشرف هذا البحث د. مبارك حسين

إلى :

اصدقائي وصدقاتي وزملائي متى كانوا أصدقاء

إلى :

كل من عجز الإمداد على ذكرهم وكل من نساه قلمي ولم ينسه قلبي
أهدي عصارة جهدي المتواضع دون تلكف.

الباحثة

شكر وتقدير

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة
أوفى من الشكر عند الله في الثمن
أخلصتها لكم من قلبي مهذبة
حدواً على مثل ما أوليتم من الحسن

الشكر موصول لكل من أعانني بشئ في هذا البحث ولم يتسع المجال لذكره وهم كثير , فشكري وتقديري لجميع أساتذتي عامة وأساتذتي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في كلية اللغات خاصة في قسم اللغة العربية , وزملائي . فجزى الله الجميع عني خير الجزاء فإنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس .

وشكري وتقدير للدكتور **مبارك حسين نجم الدين** لقبوله الإشراف على هذه الرسالة فله كل الشكر والتقدير وعلى مساعدتي وتجاوزه عن هفواتي .

ولو أنني أعطيت كل بلاغة

وأفنيته بحر القول في النظم والنثر

لما كنت بعد الكل إلا مقصرة

ومعترفة بالعجز عن وافر الشكر

إلى كل من ابنة خالتي وزملائي في مكتبة كلية هندسة المياه

بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

وأخيراً الشكر والحمد والثناء كله لله رب العالمين أولاً وأخيراً على

توفيقيه لي ولولائه ما كنا مهتدين

{ رَبَّنَا عَلَيْنَا مَوَدَّةٌ وَإِلَيْكَ أُنَبِّئُكَ وَالْمُصِيبُ } الممتحنة (4)

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } النمل (1)

الفهرس

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	شكر وتقدير	ج
4	الفهرس	د - و
5	ملخص البحث	ز
6	Abstract	ح
7	المقدمة	3 - 1
الفصل الأول التأويل ومفهومه ونشأته		
8	المبحث الأول: مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح	13 - 4
9	أولاً : تعريفه في اللغة	7 - 4
10	ثانياً: تعريفه في الاصطلاح:	13 - 7
11	أولاً : علوم القرآن	7
12	ثانياً : علم العقائد	11 - 8
13	ثالثاً : في علم أصول الفقه	11
14	رابعاً : في علم الحديث النبوي	11
15	خامساً : في علم العربية	12
16	سادساً : عند المتأخرين والمعاصرين	13
17	نشأة التأويل	14
19	عمل التأويل وشروطه والحاجة إليه	15
20	الحاجة إلى التأويل في اللغة العربية	16
22	أنواع التأويل	17
23	مسميات التأويل وتمثلاته	19 - 17
24	الفرق بين التأويل والتفسير	20 - 19
	التأويل عند النحاة	35 - 21
الفصل الثاني التخريج ومفهومه وصلته بالتأويل		
25	مفهوم التخريج	36

37 - 36	مفهومه : في اللغة	26
39 - 38	مفهومه في الاصطلاح : اولاً :التخريج عند المتحدثين	27
40 - 39	التخريج عند الفقهاء والأصوليين	28
40	التخريج عند المعاصرين	19
40	الهدف من التخريج	31
41	أهمية التخريج	32
41	وظائف التخريج	33
42	الحاجة إلى التخريج	34
42	أنواع التخريج	35
45 - 43	لمحة عن تاريخ التخريج	36
45	أوجه التخريج	37
49 - 46	أضرب من توجيهات النحاة تدخل في التخريج	38
52- 49	ما يدخل في الرد إلى الأصل تحت مظلة التخريج	39
الفصل الثالث		
دور التأويل في النحو وصلته بأصول النحو		
55 - 53	دور التأويل في النحو	40
56 - 55	أهمية القراءات الشاذة	41
58 - 56	موقف اللغويين والنحاة من القراءات الشاذة	42
65 - 59	صلة التأويل بأصول النحو	43
67 - 66	الخاتمة وأهم النتائج	44
68	فهرس الآيات الكريمة	45
69	فهرس الأحاديث الشريفة	46
70	فهرس القوافي	47
75 - 71	فهرس المراجع والمصادر	48

Abstract2

Subject of this research exegesis and manifestations and Tmtlath in Arabic grammar. Dealt with the researcher concept of interpretation in the language and terminology indicating its inception, function and needed relationship Baltkhrig and models that fall beneath the guidance grammarians then Peyton role in Arabic grammar, and its relevance as assets.

Atbht researcher in this research descriptive analytical method also reported from the rest of the curriculum when needed, and was one of the most important objectives of the research:

1. The concept of interpretation statement when grammarians.
2. Reference to the role of interpretation in matters of grammar, as it relates to the origins.

The researcher has arrived in this study to several conclusions, among them three results:

1. Interpretation and means of rules and as a private exchange.
2. Abounded representations of interpretation and means in Arabic grammar Vtgesdt in terms such as appreciation, guidance and the load on the meaning and reasoning sometimes.
3. Use grammarians interpretation in Tawfiq grammatical cold anomaly them through the interpretation of this when collide Qaeda texts out of its provisions, for example, if police when grammarians visual not enter the names if they found texts hit by this rule are many Taoloha to approve the rule as in the verse: "If the sun Kurt * And when the stars disappeared, "" If Heaven split "Such texts Taoloha estimate did have before the name and said: (If the sun) if Kurt sun Kurt, and if it split the sky split and Taoloha to approve the rule rather than here in this Tmrhla not control as he went to some contemporary English language learners

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث التأويل وتجلياته وتمثلاته في النحو العربي . تناولت فيه الباحثة مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح مبينةً نشأته ووظيفته والحاجة إليه وعلاقته بالتخريج والنماذج التي تدخل تحته من توجيهات النحاة ثم بينت دوره في النحو العربي , وصلته بأصول النحو .

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي كما أفادت من بقية المناهج عند الحاجة إليها , وكان من أهم أهداف البحث :

- 1 . بيان مفهوم التأويل عند النحاة .
 - 2 . الإشارة إلى دور التأويل في مسائل النحو وصلته بأصول النحو .
- وقد وصلت الباحثة بهذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها ثلاث نتائج :
- 1 . التأويل وسيلة من وسائل تععيد القواعد في العلوم الإسلامية عامة وفي النحو الصرف خاصة .
 - 2 . كثرت تمثلات التأويل ووسائله في النحو العربي فتجسدت في مصطلحات مثل التقدير والتوجيه والحمل على المعنى والتعليل أحياناً .
 - 3 . استخدم النحاة التأويل في توفيق القواعد النحوية برد الشاذ إليها من خلال التأويل هذا عندما تصطدم القاعدة بنصوص تخرج عن أحكامها مثلاً إذا الشرطية عند النحاة البصريين لا تدخل على الأسماء فإذا وجدوا نصوص اصطدمت بهذه القاعدة وهي كثيرة تأولوها لتوافق القاعدة كما في قوله تعالى : " إذا الشمس كورت * وإذا النجوم اندثرت " , " إذا السماء انشقت " فمثل هذه النصوص تأولوها بتقدير فعل يكون قبل الاسم فقالوا : (إذا الشمس كورت) إذا كورت الشمس كورت , وإذا انشقت السماء انشقت وتأولوها لتوافق القاعدة وليس هنا في هذا تمحلاً ولا تحكماً كما ذهب إلى ذلك بعض دارسي اللغة العربية المعاصرين مثل : الدكتور / محمد عيد , والدكتور / علي أبو المكارم وغيرهما .
- والذي نود أن نقوله في هذه النتيجة إن استخدام التأويل في توفيق القاعدة وتفسيرها وتعيدها ضرب من المنهجية العلمية التي تفسر النظرية بما يلائمها . وتجعل من اللغة منتظمة على نسق واحد لا يشذ منها شيئ إلا رده إلى سلكها طائعاً منسجماً ومن هنا نقف على حقيقة اللغة أهي توقيفية أم اصطلاحية .

الفصل الأول التأويل مفهومه ونشأته

مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح

نشأة التأويل وعمله وشروطه والحاجة إليه

أنواع التأويل ومسمياته ونماذجه

التأويل عند النحاة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على من قيل له اقرأ باسم ربك الذي خلق فكان خير من قرأ وعلم وزكى وعلى آله وصحبه مفاتيح الحكم ومصابيح الظلم . وبعد فإن موضوع هذا البحث هو : التأويل النحوي وتجلياته وتمثلاته في مسائل النحو , ولاشك أن التأويل وسيلة من وسائل تععيد القواعد وانتاجها وقد جرى استخدامه في حقول علمية مختلفة خاصة العلوم الاسلامية كالتفسير وعلم الكلام وأصول الفقه وعلوم الحديث وفي النحو واللغة . ولا غرو في ذلك لأن هذه العلوم قد نشأت في بيئة واحدة هي بيئة الإسلام وتغذت من معين واحد هو القرآن الكريم والحديث الشريف مما جعل ظاهرة التأثير والتأثير متبادلة بينها خاصة أنها تخدم هدفاً واحداً هو خدمة القرآن الكريم ضبطاً وتنزيلاً وتفسيراً . فكان للباحثة أن تتناول هذا الموضوع لما فيه من الطرافة والفائدة في تجلية غوامض المسائل ورد الشاذ وتوجيه القاعدة .

عنوان هذا البحث :

جاء هذا البحث موسوماً بعنوان التأويل النحوي وتجلياته وتمثلاته في مسائل النحو , وقد ارتأت الباحثة أن تفيد من دراستها أصول النحو في مقرر برنامج الماجستير فاختارت هذا العنوان .

أهداف البحث :

- يسعى هذا البحث لإبراز عدة أهداف تجسدت فيما يلي :
1. بيان مفهوم التأويل في اصطلاح النحاة .
 2. توضيح نشأة التأويل والحاجة الباعثة إليه ومسمياته ونماذجه .
 3. القاء الضوء على التخريج النحوي وبيان صلته بالتأويل .
 4. الإشارة إلى دور التأويل في مسائل النحو وصلته بأصول النحو .

مشكلة البحث :

- تتلخص مشكلة هذا البحث في الأسئلة التالية :
1. ما التأويل وما مفهومه ؟
 2. كيف نشأ التأويل وما الحاجة التي دعت إليه ؟
 3. هل للتأويل شروط وأنواع ومسميات ؟
 4. ما نماذج التأويل النحوي ؟
 5. ما مفهوم التخريج في النحو وما ضرورته ووظيفته ؟
 6. هل يعد التخريج ضرباً من ضروب التأويل ؟
 7. ما هي توجيهات النحاة التي تدخل تحت مظلة التخريج ؟
 8. هل للتأويل دور في مسائل النحو ؟
 9. هل للتأويل صلة بأصول النحو وفيما تجسدت تلكم الصلة ؟

منهج البحث :

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي كما أفادت من بقية مناهج البحث عند ضرورة الحاجة إليها .

الدراسات السابقة :

موضوع التأويل باعتباره وسيلة من وسائل تجلية الغموض في بعض التراكيب والصفات , وباعتباره وسيلة من وسائل تععيد القواعد وانتاجها قد تناوله لفييف من العلماء في علوم الحضارة الإسلامية خاصة في

التفسير وأصول الفقه وأصول النحو وعلم الكلام وعلوم الحديث وعلوم اللغة خاصة النحو إضافة لتأويل الرؤيا , وقد كتب الغزالي كتيب سماه " قانون التأويل " قصد منه الإفادة في علم العقيدة وتفسير المتشابه من أي القرآن , كما أن بعض المفسرين قد عول على التأويل كثيراً كما هو الحال عند فخرالدين الرازي في تفسيره المعروف بـ (مفاتيح الغيب) , وكما هو الحال عند الألوسي في تفسيره المعروف بـ (روح المعاني) , أما النحاة فقد جاء كلامهم عن التأويل في ثنايا مسائل النحو ومباحثه ولعل اللغويين المعاصرين قد عنوا بظاهرة التأويل باعتباره بياناً لغموض التراكيب في بنيتها السطحية فعدوا التأويل وجه من وجوه البنية العميقة كما يبدو ذلك في دراسات أصحاب المدرسة التوليدية التي ترأسها (توشومسكي) وقد عُني النصيون تحديداً بمسألة التأويل والفلاسة خصوصاً فيما عرف عند الغربيين بالهيرمنوطيقا (hermonetic) أما عند المعاصرين من العرب من أصحاب المؤلفات فقد تناوله دكتور / السعيد شنوقة في كتابه (دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو) كما تناوله دكتور / محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث وأما من أصحاب الأطروحات العلمية فلم تصل يد الباحثة إلى شيء قد كتب في التأويل في النحو في دراسة منفصلة تخص الماجستير أو الدكتوراة والباحثة في هذا قد طوفت في الشبكة العنكبوتية كما رجعت لبعض الجامعات كجامعة أمدرمان الاسلامية وجامعة القرآن الكريم وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وهي لا تدعي أنها قد استقصت ما كتب في هذا المجال , ولكن الذي يمكنها أن تزعمه هو أنها تناولت التأويل النحوي باعتباره ظاهرة ووسيلة تجلت استخداماته في تفعيد القاعدة وتوجيه القراءات والأمثلة وتفسير الشاذ وتجليه الغامض والرد إلى الأصل وتوفيق ما خرج عن الأصل لمالها مع القاعدة المطردة كما بينت تمثلاته في النحو وصلته بالتخريج باعتباره وجهاً من وجوه التأويل نفسه .

هيكل البحث :

جاء هذا البحث في ثلاثة فصول وخاتمة وبيان هيكله فيما يلي :

أ . الفصل الأول وعنوانه : التأويل ومفهومه ونشأته : واندرجت تحته ثلاثة مباحث عنوان المبحث الأول : مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح . المبحث الثاني : نشأة التأويل وعمله وشروطه والحاجة إليه . المبحث الثالث : أنواع التأويل ومسمياته ونماذجه .

ب . الفصل الثاني وعنوانه : التخريج النحوي ومفهومه وصلته بالتأويل : واندرجت تحته ثلاثة مباحث عنوان المبحث الأول : مفهوم التخريج وضرورته ووظيفته والحاجة إليه . عنوان المبحث الثاني : نشأة التخريج وأهميته وأوجهه . عنوان المبحث الثالث : أضرب من توجيهات النحاة تدخل في التخريج وتتصل بالتأويل .

ج . الفصل الثالث وعنوانه : دور التأويل في النحو وصلته بأصول النحو : واندرج تحته مبحثان أولهما : دور التأويل في النحو . ثانيهما : صلة التأويل بأصول النحو .

وفي الختام أقول : إن مرحلة الماجستير تمثل التجربة الأولى لطالب العلم , لذلك لا يمكن أن تخلو هذه الرسالة من الأخطاء التي لم

تنتبه إليها الباحثة ؛ لأن الكمال لله وحده — جلت قدرته — إلا أنني سعيثُ بكل طاقتي وجهدي لإظهار هذه الرسالة بأكمل وجه ما استطيعه ، ويعلم الله أنني ما ادخرت وسعاً ولا توانيئُ في عملي لإنجاز هذا البحث ، فما أصبت فيه كان بتوفيق من الله تعالى وما أخطأت فيه كان من نفسي ، والله تعالى هو الموفق إلى كل شيء ، وله الحمد أولاً وآخراً .

مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح

أولاً : تعريف التأويل في اللغة

من مادة " أول " تشتق عدة كلمات⁽¹⁾.

1. آل: (أول) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفأ من باب نصر ينصر (فعل يفعل) تقول آل الشيء يؤول ، بمعنى رجع والمصدر أول ومأل.

2. أول: بتضعيف الواو ، أي عين الفعل ، فلم تقلب الفأ لتضعيفها بمعنى أرجع ، تعدى بالتضعيف ، تقول أول الشيء بمعنى أرجعه إلي ما كان عليه . قال تعالى { ذلك خير وأحسن تأويلاً }⁽²⁾ أي أحسن عاقبة ومالاً ومرجعاً.

إلا أن معجم المجمع فسر الآية هنا بأن التأويل بمعنى التفسير ولكن السياق لا يلائم هنا التفسير والصواب أنه بمعنى المرجع والعاقبة ولو أن الأحاديث وردت فيها بمعنى التفسير وهذا معنى آخر يرد على هذا الفعل.

3. أول : بتضعيف الواو أيضا ، فسر تقول : أول الكلام ، بمعنى فسره وبين المراد منه ، قال تعالى { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ }⁽³⁾ وكما هو في الأحاديث { فما أولت } أي فسرت وبينت.

4. آل : اسم بمعنى الأهل ، وآل الرجل أهله وأتباعه ، قال تعالى { وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ }⁽⁴⁾ بمعنى أتباعه وقومه ، وآل كل نبي أتباعه وقومه . وهنا يجوز أن تكون الالف منقلبة عن واو ، وإما أن تكون منقلبة عن هاء في أهل وعلى هذا يجوز في آل عند التصغير: أوئل ، أو أهيل.

5. أول : اسم ضد الآخر ، بكسر ومؤنثه (أولى) قال تعالى { إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى }⁽⁵⁾ وجمعه أول ، على وزن¹ فعل أو أوائل .

(1) د. محمد حسين أبو الفتوح ، معجم الفاظ الحديث الشريف في صحيح البخاري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1993 ، المجلد الأول ، ص 256 - 257 .

(2) سورة النساء ، الآية (59)

(3) آل عمران ، الآية (7)

(4) سورة البقرة ، الآية (49)

(5) سورة الأعلى ، الآية (18)

6. والأوّل : اسم من أسماء الله الحسنى قال تعالى تعالى { هُوَ الأوّلُ
وَالآخِرُ }⁽⁶⁾

7- آله، مفرد آل وآلات وهي الأداة وقد تكون آله واحدةً وجمعاً وتطلق
على معاني متعددة منها : الآلة وهي الجنازة أو سرير الميت ، والعلم قال
علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " تستعمل آله الدين في طلب الدنيا "
يعني العلم⁽¹⁾

والتأويل مصدر الفعل الرباعي المضعف عينه (أوّل) من الفعل
الثلاثي (آل) بمعنى رجع وعاد ، وهو بتضعيف عين فعله يأتي بمعنى
تدبير الكلام وتقديره وتفسيره ، ويقصد به الكلام الذي يحتمل معاني
مختلفة منها :⁽²⁾

1- الرجوع والعاقبة والجزاء :

ذهب صاحب العين إلى أن : " وأل يُثَل لا يَطْرُد في سعة المعاني
اطراد آل يؤول إليه ، إذا رجع إليه تقول طبخت النبيذ والدواء ، قال إلى
قدر كذا وكذا إلى الثلث أو الربع : أي رجع .

وورد في لسان العرب أنّ : (أول الشيء : رجعه)⁽³⁾

ذهب عدد من المفسرين إلى أن معنى : { أحسن تأويلاً } في قوله
تعالى { يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم
فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً }⁽⁴⁾ معناه أجمل عاقبة أو جزاء
وذلك أن الجزاء هو الذي آل إليه أمر القوم وصار إليه .

2- التفسير والبيان :

ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ التأويل والتأول : تفسير الكلام الذي تختلف
معانيه ، ولا يصلح إلا ببيان غير لفظه واورد في كتابه :

نحن ضربناكم على تنزيله *** فاليوم نضربكم على تأويله⁽⁵⁾

وورد في لسان العرب : " أوله وتأويله : فسره " .⁽⁶⁾ وقد ورد هذا المعنى
في قوله تعالى { هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ
الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ
إَتَّبِعَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ
يَقُولُونَ أَمَّا بِهِ كُلِّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ } .⁽⁷⁾

⁽⁶⁾ سورة الحديد ، الآية (3)

⁽¹⁾ د. محمد حسين أبو الفتوح ، معجم الفاظ الحديث الشريف في صحيح البخاري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ن 1993 ، المجلد
الأول ، ص 256 — 257

⁽²⁾ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، تدقيق د. عبد الحميد هندواي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ن 2003 ، ج 1 ، ص ،
100 مادة أول

⁽³⁾ ابن منظور ، لسان العرب ، ج 1 ، ص 39 ، مرجع سابق

⁽⁴⁾ سورة النساء ، الآية (59)

⁽⁵⁾ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، ج 1 ، ص 100 مادة أول

⁽⁶⁾ سابن منظور ، لسان العرب ، ج 1 ، ص 39 ، مرجع سابق

⁽⁷⁾ سورة آل عمران ، الآية (7)

- فالتأويل في هذا النص بمعنى التفسير والبيان . وجاء في الكشف : " أول الشيء : أرجعه وتأول الكلام : فسرهُ " (1)
- 3- التدبير والتقدير : أشار إلى هذا المعنى صاحب اللسان بقوله : " وأوّل الكلام وتأوّلّه : دبّره وقدره " . (2)
- وذكره أيضا صاحب القاموس بقوله : " وأوّل الكلام تأويلاً وتأوله : دبره وقدره " . (3)
- 4- الجمع والاصلاح : جاء في اللسان " وآل مآلّة : أي أصلحه وساسه ، والإتيال : الاصلاح والسياسة " وورد في اللسان أيضاً قال : " أبو منصور : يقال ألت الشيء وأوله : إذا جمعه وأصلحه ... وقال بعض العرب : أول الله عليك شملك ويقال في الدعاء للمضل : أول الله عليك ؛ أي ردّ عليك ضالتك وجمعها لك " (4)
- 5- التحري والطلب : قال ابن منظور : " تأولت في فلان الأجر : إذا تحريته وطلبتهُ " (5)
- 6- نوع من النبات : جاء في القاموس " أن أحد معاني التأويل بقلة طيبة الريح " (6) وهي بقلة ثمرتها في قرون كقرون الكباش وهي شبيهة بالقفعاء ، ورقها يشبه ورق الآس، وهي نبت يعتلفه الحمار ، واحدته تأويلة (7)
- 7- موضع في بلاد هوازن: ذكر البكري الأندلسي : أن التأويل موضع في بلاد هوازن (8)
- 8- التغيير يقال آل اللبن : أي خسر ، وآل الجسم : إذا نحف ، وإذا في التغيير معنى الرجوع وبهذا يدخل في المعنى الأول . (9)
- وآل قريب من معنى الحال أي تحول من حال إلى حال وأكثر ما يقال في استحال إلا أن (حال) و(استحال) يختص بما تحول إلى غير ناشئه عن الحال الأولى ؛ وآل تكون حالة ثانية ناشئة عن الأولى كقولك : " ربما تؤول البدعة إلى كفر " أو ناشئة عما جعل " آل " غاية له ؛ كقولهم " طبخ الشراب حتى آل إلى قدر كذا وكذا " . (10)
- 9 - آل ، ساس وقاد :
- تقول آل الملك رعيته ، بمعنى ساسهم وأحسن سياستهم ، وولي أمرهم . وتقول : ألت الإبل بمعنى سقتها . (1)
- هذه هي معاني الكلمة ودلالاتها اللغوية بمعناها الأصلي ، كما جاءت في المعاجم ، أما المعنى الاصطلاحي للفظ التأويل فيمكن إيضاحه من

(1) الزمخشري، تحقيق صلاح شلهوب ، الكشف، دار أسامة، عمان الاردن، 2004، ص 35

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، ص 39 ، مرجع سابق

(3) الأمام مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي ، القاموس المحيط ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ط 1 ، ن 1999 ، ج 1 ، ص 1244 ، مادة أول

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، ص 39-40 ، مرجع سابق

(5) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 1 ، ص 39 ، مرجع سابق

(6) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج 1 ، ص 1244 ، مادة (أول) ، مرجع سابق

(7) ابن منظور ، ج 1 ، ص 46 ، مرجع سابق

(8) البكري الأندلسي / معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، تحقيق مصطفى السقا ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1945 ، ج 1 ، ص 300

(9) أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، تفسير القرآن ، م 1 ، تحقيق عبد الرازق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ن 2001 ، ط 1 ، ج 1 ، ص 518

(10) http://ar.wikisource.org . 25.6 201 http://ar.wikisource.org . 25.6 201 http://ar.wikisource.org . 25.6 201 http://ar.wikisource.org . 25.6 201

اليمني

(1) محمد حسين / معجم الفاظ الحديث / ص 257

خلال وروده في عدد من العلوم التي تناولت التأويل واستخدم فيها ومن تلك العلوم مايلي :

أولاً: علوم القرآن الكريم :

كثيراً مايقترن التأويل في علوم القرآن بالتفسير. وقد اختلف علماء هذا الفن في تحديد المراد من هذا المصطلح إلى مذاهب، أهمها:

1- التفسير والتأويل وهما مترادفان يدلان على معنى واحد هو بيان كتاب الله عزّ وجل وإيضاحه.

2- التأويل مصطلح خاص ببيان معاني الكتب الإلهية وفهمها، والتفسير أعمّ، إذ يشمل بيان المعنى مطلقاً، سواء كان في الكتب الإلهية أم غيرها، وهو يغلب في المفردات، بينما يغلب التأويل في الجمل والمركبات.

3- التفسير هو بيان معنى كتاب الله عزّ وجلّ من المنقول في القرآن الكريم نفسه والسنة الشريفة، والتأويل هو ما استنبطه العلماء من معاني القرآن الكريم بالاجتهاد، فالتفسير من باب الرواية، والتأويل من باب الدراية. وقد ورد التأويل في القرآن الكريم بمعنيين:

الأول: مرادف لمصطلح التفسير كقوله تعالى: {وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ} ⁽²⁾.

الثاني: بمعنى ما يؤول إليه الأمر، وهو وقوع المخبر به، فقد وعد الله عزّ وجلّ بوقوع الساعة وتكوير الشمس، ونحوها، فتأويلها وقوع ذلك فعلاً، كما في قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ} ⁽³⁾، أي هل ينظرون إلا وقوع ما أخبرتهم به من المغيبات.

ثانياً: علم العقائد (علم الكلام):

يعرّف علماء الكلام التأويل بأنه: «صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به»، وهذا يفرض وجود غموض في النص الديني يستلزم ذلك. ومبعث هذا الغموض دلالة النص من حيث الوضوح أو عدمه، فما كان من النصوص واضحاً لا يحتمل غير معنى واحد وهو المحكم فلا داعي لصرف اللفظ فيه، بل لا يتصور ذلك، لأنه لا يزاحم معناه الواضح أي معنى آخر، فدلالته قطعية على معناه.

⁽²⁾سورة يوسف / الآية (6)

⁽³⁾سورة الأعراف / الآية (53)

وما كان من النصوص غير واضح المعنى وهو المتشابه، فهذا ينبغي أن يصرف اللفظ فيه عن ظاهره إلى ما يحتمله النصّ وهذا هو التأويل عند علماء الكلام.

ويكتنف الغموض النص في أكثر من جهة، ويتفاوت تفاوتاً كبيراً. فمن النصوص ما يلتبس المعنى فيه بأشباه متعددة، كقوله تعالى: {وهو معكم أينما كنتم} ⁽¹⁾. إذ يحتمل اللفظ أن تكون المعية جسمية حسية، كما يحتمل أن تكون معنوية، فهذا متشابه متعدد الدلالة، ولما دلت النصوص الشرعية الأخرى على أنه يستحيل بحقه تعالى التحيز في المكان، لقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ⁽²⁾، قامت قرينة تقتضي الانتقال من معنى لآخر. وهذا مثال للمتشابه متعدد الدلالة، وهو ما يطلق عليه العلماء الغربيون: الأداء المزدوج للغة .

ومن النصوص ما يكون الغموض فيها كلياً، إذ لا يتبين المعنى المراد منها أبداً، وهذا كالحروف المقطعة في أوائل السور مثل (الم)، (كهيعص).

وهكذا نرى أنّ التأويل عند المتكلمين مقترن بالمتشابه، وذلك لأنهم يرون أن مجال التأويل هو المتشابه، ويقصدون بصرف اللفظ اللفظ الذي سبب التشابه والالتباس في معنى النصّ. ولا يخفى أن النص المتشابه معناه العام مفهوم، مهما كانت درجة التشابه فيه، ولكن تحديد المعنى الذي يريده قائل النص هو الذي استدعى عملية التأويل؛ فقوله تعالى: {وهو معكم أينما كنتم} معناه العام مفهوم يدل على وجود معية بين الخالق والمخلوق، ومن المحتمل أن تكون حسية كما يحتمل أن تكون معنوية، فأيتهما المقصودة؟ هذا ما يستدعي التأويل وقوله تعالى: {الم} معناه العام مفهوم يدل على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء العربي هي الألف واللام والميم.

وبما أن علم الكلام يدرس صفات الله الثابتة بالكتاب **والسنة** وما ينبني عليها في أكثر مباحثه، ظهر مفهوم «متشابه الصفات». وقد حظي هذا المفهوم بموافقة غالبية المتكلمين، مع منازعة بعضهم في وجوده أصلاً.

وكان للعلماء المسلمين مواقف متباينة من تأويل متشابه الصفات، ترددت بين وجوبه وجوازه وتحريمه، وقد نتج من هذا الاختلاف ولادة عدد من الفرق الإسلامية، كالمعتزلة والجهمية والأثرية ومتكلمي أهل **السنة** والجماعة، وكل واحدة من هذه الفرق تبنت موقفاً من المواقف السابقة. والسبب في هذا التباين يعود إلى تقدير الالتباس الذي يحدثه «متشابه الصفات» في تشبيه الله عزّ وجلّ بخلقه، فمن قوي عنده الاشتباه جنح إلى التأويل، ومن لم ير في الأمر التباساً أمسك وحمل اللفظ على ما يليق بالله عزّ وجلّ. وبالاستقراء تقسم نصوص «متشابه الصفات» إلى ثلاثة أقسام

(1) سورة الحديد، الآية (4)

(2) سورة الشورى، الآية (11)

الأول: ما كان التشبيه فيه موهوماً كصفة السمع والبصر، إذ لا يشترط أن يكون من اتصف بهذه الصفة مخلوقاً، لذا اتفق المتكلمون والأثريون من أهل السنة والجماعة على عدم تأويل هذا الصنف من المتشابه، وحالفهم المعتزلة والجهمية الذين جنحوا إلى تأويل هذا القسم.

الثاني: ما كان التشبيه فيه قوياً بلازم المخلوقين دائماً ولا يقبل الانفكاك عنهم، كصفة السخرية في قوله تعالى: {سَجَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ} (1) والاستهزاء في قوله تعالى: {وَاللَّهُ سَيَهْرِي بِهِم} (2)، والمكر في قوله تعالى: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ} (3).

فهذه الصفات وأمثالها تلازم المخلوقين ولا تليق بالخالق أبداً، فلا يقال: يمكر مكرّاً يليق به، لأن المكر وصف ذميم، فلا بدّ من التأويل وحمل اللفظ على ما يليق بالله، كردّ مكر الكفار في نحورهم من حيث لا يشعرون. وقد اتفقت الطوائف الإسلامية على وجوب صرف مثل هذا اللفظ عن معناه الحقيقي، وهو ما يسميه المتكلمون تأويلاً، وإن نازع بعضهم في تسمية هذا الفعل بالتأويل. ولا يخفى أن اختلاف التسميات لا يؤثر، إذ العبرة باتحاد المعنى والمضمون.

الثالث: ما كان فيه التشبيه قوياً يقترن بالمخلوقين غالباً، إلا أنه يقبل الانفكاك عنهم، كصفة اليد في قوله تعالى: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} (4) والعين في قوله تعالى: {وَلَتَصْنَعُ عَلَيَّ عَيْنِي} (5). فهذه الصفات تلازم المخلوقين، ولا يمنع العقل أن يتصف الله بها على وجه يليق به.

اختلف العلماء في تأويل هذا الصنف فذهب الأثريون من أهل السنة والجماعة إلى منعه ووجوب حمل اللفظ على ما يليق بالله عزّ وجلّ، وهذا مذهب السلف الصالح.

وذهب متكلمو أهل السنة والجماعة والمعتزلة والجعفرية إلى جواز تأويله، ونقل ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم أجمعين. والسبب في هذا الاختلاف تردد هذا النوع بين النوعين السابقين فمن شبهه بالنوع الأول منع تأويله ومن شبهه بالثاني أوّله. ولم يقع الخلاف بين العلماء في مشروعية التأويل في غير علم العقيدة الإسلامية وما يتعلق بها من العلوم الأخرى، وذلك لارتباط هذا العلم بالصفات الإلهية.

(1) سورة التوبة، الآية (79)

(2) سورة البقرة، الآية (15)

(3) سورة الأنفال، الآية (30)

(4) سورة الفتح، الآية (10)

(5) سورة طه، الآية (39)

ثالثاً : علم أصول الفقه

لا يختلف معنى التأويل عند الأصوليين عن معناه عند المتكلمين، في كونه صرفاً للفظ عن معنى راجح إلى معنى آخر بقريضة تقتضي ذلك. وقد حظي هذا المفهوم بإجماع علماء أصول الفقه على قبوله. ولأن علم أصول الفقه يتناول بالدراسة النصوص التشريعية ودلالاتها انحصار التأويل في هذا العلم بما يخدم التشريع، وبوفق بين ما يتعارض من ظاهر نصوصه، ويبين الحكمة الباعثة على التشريع، ويعين في استيعاب ما يستجد من أحكام. ومدخل التأويل في النصوص التشريعية هو مدى وضوح دلالتها، إذ ينقسم النص التشريعي من حيث وضوح دلالاته ثلاثة أقسام:

الأول: النص وهو ما يدل على معنى واحد لا يحتمل غيره، كقوله تعالى: {وَلَكُمْ يَصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجِكُمْ} ⁽¹⁾ فكلمة «نصف» لا تحتمل غير معنى واحد.

الثاني: الظاهر وهو ما يدل على معنى راجح مع احتمال غيره، كقوله تعالى: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى} ⁽²⁾ «الصلوة الوسطى» يتبادر إلى الذهن أنها صلاة العصر لأنها تتوسط النهار، مع احتمال أن يقصد بها أي واحدة من الصلوات الخمس، لأنها مسبوقه بصلاتين وبعدها صلاتان.

الثالث: المجمل وهو ما لا يدل على المراد منه بلفظه، كقوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ⁽³⁾ إذ لم تحدد الآية المقدار الذي تقطع عنده يد السارق. يرى الأصوليون أن مجال التأويل من هذه النصوص هو «الظاهر»، ويطلقون عليه بعد تأويله مصطلح «المؤول».

رابعاً : علم الحديث النبوي

يتفق المحدثون مع الأصوليين في تعريف التأويل ومشروعيته ومجاله، ويزيدون عليهم في مجاله، فيرونه داخلاً فيما يسمونه مختلف الحديث أو مشكل الحديث. وتكون وظيفة التأويل

حينئذ أن يوفق بين النصوص المتعارضة، وهذا ما يطبقه الأصوليون على نصوصهم المتعارضة ولكنهم يسمونه «الجمع بين الأدلة»

خامساً : علم العربية ⁽¹⁾

التأويل عند النحاة: هو صرف الظواهر اللغوية إلى غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو. ومبعث ذلك كما يتضح من التعريف هو

⁽¹⁾ سورة النساء / الآية (12)

⁽²⁾ سورة البقرة / الآية (238)

⁽³⁾ سورة المائدة / الآية (38)

⁽¹⁾ <http://www.arab-ency.com/index.php?>

[module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=160423&m=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=160423&m=1)

التعارض بين الأسلوب اللغوي وعلم النحو، فهو أشبه بتأويل المشكل عند المحدثين. ووصولاً للتأويل الصحيح فقد ظهر مفهوم «التقدير» الذي يمهد السبيل للحالة التوفيقية بين التعارض اللغوي والنحوي، وذلك بافتراض محذوف هو العامل أو المعمول أو غير ذلك. ومن أنواع التأويل الواردة في فروع اللغة العربية ما يلي :

2. التأويل الأدبي: هو العدول عن ظاهر النص للكشف عن المعاني الإضافية والدلالات البلاغية للنصوص الأدبية، فهو نوع من التأويل يتعلق بالأسلوب والسياق والسباق واللاحق، لا المفردات والألفاظ. والوصول إلى هذه المعاني الرفيعة يحتاج من المؤول إلى نوعٍ متميزٍ من الذوق الأدبي.

3. التأويل والمجاز: ويشتركان في أنهما نقل اللفظ من حالة دلالية إلى حالة دلالية أخرى. ويتميز المجاز بأنه نقل من حالة الوضع اللغوي التي تسمى الحقيقة إلى دلالة غير حقيقية. ولا يشترط في التأويل أن يكون النقل من الحقيقة.

ومع ذلك فقد كان أوائل اللغويين يستعملون المجاز مرادفاً للتأويل، ومن العلماء من أنكر وجود المجاز هروباً من ظاهرة التأويل التي لا يؤمن بها في مجال العقيدة، كداود بن علي الظاهري (202-270هـ) وبعض أصحاب الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ).

سادساً : التأويل عند المتأخرين والمعاصرين :

جاء في كتاب مباحث القرآن ، التأويل في الاصطلاح له معنيان :

1 . تأويل الكلام :

بمعنى ما أوله إليه المتكلم أو ما يؤول إليه الكلام ويرجع ، والكلام إنما يرجع ويعود إلى حقيقته التي هي عين المقصود وهو نوعان : إنشاء ، وإخبار ومن الإنشاء الأمر⁽¹⁾

فتأويل الامر : هو الفعل المأمور به ، ومن ذلك ما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت (كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم وبحمدك اللهم أغفر لي ،

(1) مناع القطان ، مباحث في علوم القرآن ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط 1 ، ن 2007 ، ص 317-318

يتأول القرآن).⁽²⁾ تعنى قوله تعالى : (فسبح باسم ربك واستغفره إنه كان توابا) .⁽³⁾

2 . تاويل الأخبار :

وهو عين المخبر إذا وقع كقوله تعالى : " ولقد جنناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون * هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسلنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل " .⁽⁴⁾ وتاويل الكلام أي تفسيره وبيان معناه وهو ما يعنيه الطبري في تفسيره بقوله : " القول في تاويل قوله تعالى كذا وكذا " ويقول " اختلف أهل التاويل في الآية فإن مراده التفسير " .⁽⁵⁾

التاويل :

" هو رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول " هذا ما قاله الجويني⁽⁶⁾

وقال محمد بن أحمد بن رشد في التاويل :
" التاويل إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز " .⁽⁷⁾
وكما أن التاويل في عرف المتأخرين عند مناع القطان :
" هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح بدليل يقترب به " .⁽⁸⁾

ومن هذه التعريفات الاصطلاحية المتعددة للفظ التاويل في عدد من العلوم يمكن أن نستخلص الآتي :
1 . مدى تطور التعريف وما مر به من مراحل النضج والتجديد والحذف والإضافة عند جميع العلماء .
2 . اختلاف العلماء في مفهوم التاويل ومدى تشدد بعضهم وتوسط البعض الآخر فيه .

نشأة التاويل :

كلمة تاويل يُظنُّ أنها لم تستخدم إلا في عصر الإسلام ولكني لا أتفق وهذا الظن إذ أن هناك شاهد على استخدام الكلمة وهو ما ذكره ابن هشام في السيرة " أن ربيعة بن نصر ملك اليمن رأى رؤية هالته فدعى الكهنة وقال لهم رأيت رؤيا هالتي فأخبروني بتاويلها " ⁽¹⁾ ولقد وردت كلمة تاويل في هذه القصة أكثر من ثلاث مرات وهي قصة حدثت قبل الإسلام بأكثر من مائة عام .

⁽²⁾ رواه البخاري

⁽³⁾ سورة النصر، الآية 3

⁽⁴⁾ سورة الأعراف، الآية 52-53

⁽⁵⁾ مناع القطان، ص 318، مرجع سابق

⁽⁶⁾ أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، البرهان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 4، ص 1997، ج 1، ص 1

⁽⁷⁾ محمد بن أحمد بن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1935، ص 16

⁽⁸⁾ مناع القطان، ص 318، مرجع سابق

⁽¹⁾ أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق جمل ثابت وآخرون، السيرة النبوية، م 1، دار الحديث، القاهرة، ط 2، 1999، ص 240

أما ذكرها في القرآن فقد وردت كلمة تأويل كثيرا في سورة يوسف وكذلك في سورة الكهف ولفظة تأويله في آل عمران والاعراف ويونس ويوسف .⁽²⁾

ولكن عندما جاء الإسلام ونزل القرآن والقرآن ملئ بالقصص التي بها الوعد الحق للذين آمنوا وكذلك للكافرين والعظة والعبرة كان في هذه القصص ترويح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن هذه القصص قصة سيدنا يوسف التي كثرت فيها كلمة تأويل وغيرها من القصص ولقد وجدت رواجاً في عصر الإسلام أكثر من غيره وذلك أن التأويل في القرآن وفي سورته يدل على معاني كثيرة منها (في سورة يوسف يدل على الإخبار بالأمر الذي سيقع في المال من تحقيق الرؤيا وفي سورة الأعراف يدل على تصديق الوعد وفي سورة يونس يدل بما يؤول الأمر من ظهور صدقه وفي الإسراء يدل على المال وكذلك في النساء ويدل في سورة الكهف على الإنباء بأمور غيبية ستقع في المال ويعني ذلك أن كلمة تأويل انتشرت في الإسلام وتعني المال والمرجع والمصير .

(2) محمد فؤاد عبد الباقي المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، دار الحديث ، القاهرة ، 1987 ، ص 1

عمل التأويل وشروطه والحاجة إليه :

عمل التأويل الأساسي يكون في الجمل والمعاني عكس التفسير الذي يتعلق بشرح الألفاظ والمفردات كما ورد في الاتقان في علوم القرآن الذي ورد فيه قول الراغب الأصفهاني : "التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها ، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل ، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها " .⁽¹⁾

والتأويل : توجيه لفظ يحتمل معاني مختلفة إلى واحد منها ، بما ظهر من الأدلة وكذلك تفسير باطن اللفظ ، وهو مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد .⁽²⁾

والتأويل يستعمل مرةً عاماً ، ومرةً خاصاً ، نحو الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق ، وتارة في جحود الباري - عز وجل - خاصة . والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وتصديق الحق أخرى ، وإما في لفظ مشترك بين معانٍ مختلفة ، نحو لفظ (وَجَدَ) المستعمل في الجِدَّة ، والوَجْد ، والوَجُود .⁽³⁾ والتأويل بالدراية وقال أبو نصر القشيري " مما يتعلق بالتأويل الاستنباط " .⁽⁴⁾ إنما يستعمل إذا عُلِقَ بما يتعلق من الألفاظ منطوقاً ومفهوماً ولم ينكر أصل التأويل ذو مذهب وإنما الخلاف في التفاصيل . فالمعتمد في الرد على المخالف إجماع من سبق فإن المستبدلين بالظواهر كانوا يؤولونها في مظان التأويل وهذا معلوم اضطراراً كما عُلِمَ أصل من الاستدلال .

ثم ثبت جواز التأويل وأن أصل التأويل مقبول فيفتح بعد ذلك الكلام في تفاصيل التأويل.⁽⁵⁾ إذن عمل التأويل أصلاً في الجملة وليس في المفردة المنفصلة فإن كانت الجملة مترابطة كوحدة موضوعية لزم أن يكون التأويل مترابطاً لا يخرج عن السياق العام للنص . والله أعلم

ولقد دعا الرسول (صلى الله عليه وسلم) لابن عباس : " اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل " .⁽⁶⁾

الحاجة إلى التأويل في اللغة العربية :

لعل الحاجة إليه تكمن في حقيقة اللغة العربية وخصائصها نفسها ، فهي تمتلك خصائص لا توجد في أغلب اللغات وأول هذه تعلق المعنى بعدد من الكلمات وكذلك الكلمة تعلقها بعدد من المعاني وكذلك أهتم به الناطقون بالعربية من القدماء لأنه يخلق مفردات جديدة لكل ما يحدث حولهم . فالسير عندهم غير المشي والجلوس لا ينطبق على القعود وكان لولع العرب بالبلاغة أكبر الأثر في تفجير طاقات العربية وإخراج فنونها المختلفة من تشبيه واستعارة ومجاز وكناية ... الخ والتأويل هو فن مجيد يضفي على المعنى اللغوي روحاً وعلى السامع اللبيب طرباً لا يدانيه طرب

(1) الإمام جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، الإذعان في علوم القرآن ، تحقيق فواز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 2 ، 2000 ، ج 1 ، ص 426

(2) المرجع نفسه ، ص 427

(3) المرجع نفسه ، ص 427

(4) المرجع نفسه ، ص 427

(5) أبو المعالي عبد الملك ، ص 195 ، مرجع سابق

(6) رواه البخاري

واللغة العربية بقواعدها وبلاغتها وبكل خصائصها هي لغة جمالية
ولغة تهتم بالشكل والمعنى او المضمون اهتماما يفوق أي لغة أخرى .

شروط التأويل :

اشتراط العلماء في مجال التفسير والعقيدة والنحو شروطا عدة تضبط
التأويل وتوجهه منها:

1. أن يصار إليه عند الحاجة الملحة ، وذلك بتوفر القرينة إليه .
2. أن يوافق التأويل القواعد اللغوية والنحوية للغة العربية
3. ألا يحمل النص أكثر مما يتحمل .
4. أن يكون في الآية يدل على المراد ، أو يشير إليه ، وهذا شرط مهم
عند المفسرين .
5. وكذلك عند المفسرين أن يكون اللفظ المراد تأويله يحتمله المعنى
المؤول لغة وشرعاً ، فلا يصح على هذا التأويلات الباطنية التي لا
مستند لها في اللغة والشرع .

أنواع التأويل: ⁽¹⁾

للتأويل نوعان هما:

- أ . الصحيح : وهو الذي استوفى الشروط وهو نوعان : ⁽²⁾
 - 1 . التأويل القريب : وهو مالا يشترط له دليل قوي لقربه من الفهم ،
كتأويل مكر الله للكفار برد مكرهم في نحورهم .
 2. التأويل البعيد : وهو ما يشترط له دليل قوي يبرر قبوله لبعده عن
الفهم ، كتأويل الشاة في حديث سائحة الغنم إذا بلغت أربعين شاة
بمقدار الشاة وقيمتها .
- ب . التأويل الفاسد : وهو الذي لم تتحقق فيه الشروط والمبررات اللازمة
، كتأويل البقرة في قوله تعالى : {إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة} . ⁽³⁾
بأنها رجل يقرر عن أسرار العلوم أي يشقها ويسبر أغوارها .

⁽¹⁾ موقع 26/7/2012 www.arab_ency.com

⁽²⁾ الموقع السابق

⁽³⁾ سورة البقرة الآية 17

مسميات التأويل وتمثلاته: (1)

يستخدم النحاة لتحقيق مآربهم التأويلية مسميات مختلفة للتأويل
نذكر منها:
1. التقدير :

وهو إعادة محذوف فى الجملة تستقيم بوجوده مثل ناصب المنادى
عند البصريين وناصب
المفعول به فى التحذير والاعراء وتقدير أن المضمرة عند البصريين بعد
لام التعليل وبعد كى وحتى وبعد واو المعية وفاء السببية البصريين يقولون
هذه الحروف لاتنصب بنفسها المضارع وإنما تنصبه بأن المضمرة على
خلاف الكوفيين .
2. التقديم :

يقول المتأولون ممن منع كون التمييز جمعا فى تأويل الآية
{وقطعناهم إثنى عشرة أسباطا أمما} وقطعناهم أسباطا أمما إثنى
عشرة.

3. الاعتراض : وذلك فى قوله تعالى : {إن المصدقين والمصدقات
وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم} (2) يقول المتأولون ممن
لايجيز أن يعطف على الإسم {وأقرضوا الله قرضا حسنا} جملة
اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

4. الزيادة كما فى بيت الشاهد :
إذا النعجة العجفاء كانت

فأيان ماتعدل بها الريح تعدل

لا داعى للفقرة الثانية لأن الأولى تؤدى المعنى .
5. الحمل على المعنى :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه

قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

بما أن القميص والجبة لا يطبخان فالتأولون يقولون (هو طلب
محمول على المعنى وهى ما يسمى بالمشاكلة فى علم البلاغة) .

6. التوهم وهو كما فى بيت الشاهد :
اجدك لن ترى بثعلبيات

ولا بيذا ناجية دمولا

ولا مدرك والليل طفل

ببعض نواشغ الوادى حمولا

يقول المتأولون (إنما توهم أنه قال : أجدك لست رائيا , ثم توهم
أنه أتى بالباء فى خبرها (لست برائى) وعطف بالخفض فى قوله
"ولا مدارك") .

ومن مسميات التأويل وتمثلاته ونماذجه المأثورة عن بعض
الصحابة والتابعين كابن عباس وغيره , وهى تأويلات فى التفسير
تندرج تحت التأويل النحوي ولأنها واردة فى تفسير البحر المحيط
لأبي حيان الأندلسي وهو نحوي لا يشق له غبار تلك النماذج منها
ما يلي :

(1) arab_ency .co26.7.2012 .www

(2) سورة الحديد / الآية (18)

1. جاء فى البحر المحيط : "إنى أريد أن تبوء بإثمى وإثمك ...إلخ" (1) قول إبي حيان: "قال ابن مسعود وابن عباس وقتادة ماتحمل إثم قتلى وإثمك الذى كان منك قبل قتلى , فحذف المضاف وهذا قول عامة المفسرين" (2) وهذه إشارة صريحة لمسألة من مسائل التأويل وهي (حذف المضاف) فى قوله تعالى : "... إن أنتم ضربتم فى الأرض فأصابتكم مصيبة الموت " (3) قال أبو حيان : "قال ابن عباس فى الكلام المحذوف تقديره: فأصابتكم مصيبة الموت وقد استشهدتموها بالإيضاء" (4) هنا أيضا حذفت جملة كاملة وهى الجملة الحالية . وفى قوله تعالى "... يا جبال أوبى معه والطير" (5) ذهب أبو عمرو إلى أن (والطير) منصوب بفعل مضمر أى وسخر له الطير وهو قول ابن عباس كما يفهم من قوله : " يا جبال " وقلنا : يا جبال أوبى معه : سبى مع داؤود والطير: وسخرنا له الطير " فيكون قد أضمر فعل القول والفعل العامل فى الطير" (6) .
 4. وفى قوله تعالى : "سبح اسم ربك الأعلى" (7) قال أبو حيان "قال ابن عباس : صل باسم ربك الأعلى , كما تقول "إبدأ باسم ربك الأعلى" (8) وهنا حذف حر الجر .
 5. وفى قوله تعالى " وأذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا , رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا" (9) .
- جاء فى الكشاف : "قرأ ابن عامر وهو فى القراء السبعة وغيره يخفض "رب المشرق" على البدل من ربك. وعن ابن عباس : على القسم بإضمار حرف القسم كقولك : "الله لأفعلن كذا " وجوابه " لا إله إلا هو " كما تقول لا أحد فى الدار إلا زيد " . (1)
- وذكر السيوطي عن أبي حيان قول ابن عباس وفيه ضعف لإضمار الجار وبقاء عمله ؛ لأن ما جاء فى ذلك مقصور على لفظ الجلالة (2) وهذه المسألة أصبحت من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين .

الفرق بين التأويل والتفسير :

التأويل والتفسير كلمتان تدلان معا على بيان معنى اللفظ والكشف عنه وقد اختلف العلماء فى الفرق بينهما وهذه هى أهم الآراء :

1. قال مناع القطان إذا قلنا : "إن التأويل هو تفسير الكلام وبيان معناه فالتأويل والتفسير على هذا متقاربان أو مترادفان ومنه دعوة الرسول

(1) سورة المائدة , الآية 29

(2) أبو حيان , البحر المحيط ج 3 , ص 463 , مرجع سابق

(3) سورة المائدة , الآية 106

(4) أبو حيان , البحر المحيط , ص 43

(5) سورة سبأ , الآية 10

(6) أبي الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي , تنوير المقياس من تفسير ابن عباس , دار الشهاب , بيروت , ط 1 , 1982 , ص 359

(7) سورة الأعلى , الآية 1

(8) أبو حيان , البحر المحيط , ج 8 , ص 458

(9) سورة المزمل , الآيتان 9.8

(1) الزمخشري , الكشاف , ج 4 , ص 144

(2) جلال الدين السيوطي , همع الهوامع , مطبعة السعادة , القاهرة , ن ؟ , ج 4 , ص

233

(صلى الله عليه وسلم) لابن عباس : "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل .⁽³⁾

- 2 . وورد في الاتقان عن الراغب الأصفهاني :
التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها ، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل ، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها⁽⁴⁾ .
- 3 . وقيل التفسير ما وقع مبيناً في كتاب الله أو معيناً في صحيح السنة ، لأن معناه قد ظهر ووضح ؛ والتأويل ما استنبطه العلماء .⁽⁵⁾
- 4 . التفسير شرح وإيضاح للكلام ، ويكون وجوده في الذهن ويتعلق في اللسان بالعبارة الدالة عليه ، وأما التأويل فهو نفس الأمور الموجودة في الخارج .⁽⁶⁾
- 5 . التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها .⁽⁷⁾
- 6 . وورد أيضاً في الاتقان عن الماتريدي :
التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا ، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هذا فإن قام دليل مقطوع صحيح والإفسير بالرأي وهو منهي عنه والتأويلات ترجيح أحد المحتملات بدون قطع الشهادة على الله⁽¹⁾ .
- 7 . التأويل إخبار عن حقيقة المراد ، والتفسير إخبار عن دليل المراد ؛ لأن اللفظ يكشف المراد والكاشف دليل .⁽²⁾
- 8 . التفسير يستعمل في غريب الألفاظ نحو البحيرة والسائبة والتأويل فإنه يستعمل مرة خاصة ومرة عامة ؛ والتفسير متعلق بالرواية والتأويل متعلق بالدراية .⁽³⁾

⁽³⁾ مناع القطان ، مباحث في علوم القرآن ، ص 319، مرجع سابق

⁽⁴⁾ السيوطي ، الاتقان ، ص 426 ، مرجع سابق

⁽⁵⁾ مناع القطان ، ص 20 ، مرجع سابق

⁽⁶⁾ المرجع السابق نفسه ، ص 320

⁽⁷⁾ السيوطي ، الاتقان ، ص 477 ، مرجع سابق

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 477

⁽²⁾ المرجع السابق ، ص 477

⁽³⁾ المرجع السابق ، ص 477

التأويل عند النحاة

وجد النحاة أنفسهم أمام نصوص استعملها العرب الفصحاء وندقلها الأئمة الثقات ، ومع ذلك عدوها من الشاذ الذي لا يقاس عليه ولم تسعفهم الضرورة غالباً في قبولها ، فخطأها بعضهم ، وردھا بعضهم إلى القاعدة أو القياس بتقديرات صناعية أو تأويلية .

ورغم أنهم مارسوا التأويل بكثرة في تطبيقاتهم النحوية فإنهم - في حد علمي - لم يتناولوا معناه على أساس كونه فكرة كما تناوله اللغويون إذا استثنينا نصاً يتيماً رواه السيوطي عن أبي حيان في الاقتراح وهو "إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شئ ثم جاء شئ يخالف الجادة فيتأول" (1) أي أنه إذا ورد عن العرب الأقدمين نص يصادم قاعدة نحوية فإن النحاة يؤولونه بما يوافق قواعدهم النحوية أو اللغوية وهو ما يبين لنا مفهوم النحاة .

ومن يتبع استعمال النحاة لكلمة تأويل يجدهم يلجأون للحفاظ على اعتبار قواعدهم فيصرفون ما خالف ظاهرها ويجدون له وجهاً وذلك لصرف الأنظار عن مصادمتها للقواعد التي وضعوها واستخدموا مرادفات للكلمة مثل :التوجيه والوجه والتخريج والحمل... الخ .(2) ومن أمثلته:

• اشتهر في خبر إنَّ وأخواتها الرفع ، ولكن نقل جماعة من الرواة النصب ، وعده بعضهم شاذاً كالأنباري ومن شواهد النصب قول العجاج:

يأليت أيام الصبا رواجاً

ولم يكن أمام النحاة والرواية صحيحة إلا أن يؤولوا ، ويقدرُوا خبر(ليت) محذوفاً ورواجع حال من ضميره . قال سيبويه في ذلك :فهذا كقوله ألا ماءً بارداً ، كأنه قال ألا ماء لنا بارداً ، وكأنه قال : ليت لنا أيام الصبا ، وكأنه قال : "يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع" .(3)

وكان عيسى بن عمر يقول : أساء النابغة في قوله :
قَبْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ *** من الرُّفْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاعِقٌ
"ناعق" هو الخبر ، و "في أنيابها" ظرف لغو يقول : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لانه معروف ، يرتفع على الابتداء ، قدمته أو آخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائم ، وعبدالله

فيها قائماً " ثم يقول وإن شئت الغيت (فيها) فقلت :فيها عبدالله قائم (4)

وفي شرح الأشموني للألفية جاء في جموع التكسير أن صيغة (فواعل) شاذة في جمع (فاعل) الذي هو صفة لمذكر عاقل ، كفارس وفوارس وهالك وهوالك . "ثم قال : وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس ، فيقدر على قولهم : هالك في الهوالك : في الطوائف الهوالك فيكون جمع (فاعلة) لا جمع (فاعل) قيل : وهو ممكن إن يقولوا : رجال هوالك. وفيهذا التخريج يقول عباس حسن : "فالصيغة الممنوعة عندهم جائزة ، ولكن بشرط التأويل أو التقدير" (1)

(1) محمد حسن عبدالعزيز ، ال قياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1995 ، ط : 1، ص 41

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 41

(3) المرجع السابق ، ص 41 - 42

(4) المرجع السابق نفسه ، ص 43

(1) محمد حسن عبدالعزيز ، ال قياس ، ص 42 ، مرجع سابق

ومن الشائع – لاسيما في كتب الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي – أن يحتج النحوي في المسألة بأكثر من توجيه ، فقد يعتد الاستعمال ضرورة أو لغة وقد يؤوله⁽²⁾ . وهذا يعني أن التوجيه ضرب من ضروب التأويل .

بيد أن بعضهم كأبي حيان يرى أن التأويل لايسوغ إلا إذا كانت الجادة (المجتهدون) على شئ ، ثم جاء شئ يخالف الجادة فيتأول ، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل ، ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي على (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم .⁽³⁾

وهذا يعني أن انتساب الاستعمال إلى لهجة معينة كاف في توجيهه ، وهذا منزع صحيح ولاشك ، وإن لم يجر عليه أكثر النحاة .

إن تعريف أبي حيان للتأويل واضح وبنى عليه النحاة .

يقول د. محمد عيد في أصول النحو العربي أن التأويل هو " صرف الكلام عن ظاهره إلى وحوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر ، والنحاة يؤولون الكلام إذا صرفوه عن ظاهره المنافي لقواعدهم وأحكامهم على وجه يلائم تلك الأحكام والقوانين " .⁽⁴⁾

ومن قول د . عيد تقول الباحثة إن التأويل وسيلة من وسائل تععيد القاعدة وتعني جعل الفروع موافقة للقاعدة ورد الفروع الشاذة إلى أصولها .

أو كما يراه أيضا د. علي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي " يطلق على أساليب مختلفة ترمي إلى إضفاء صفة اتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد " .⁽⁵⁾

والتأويل هو أحد مناهج النحاة في تفسير عدول الظاهرة اللغوية عن الأصل وبرتبط عادة بمخالفة الشروط الصرفية والتركيبية للوظائف النحوية الأمر الذي اضطر النحويين إلى البحث عن وسيلة تسوغها لتتفق مع قواعدهم .

ونلاحظ أن النحاة القدامى لم يهتموا بمصطلح التأويل بالذات وكانوا يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة له كالتوجيه والحمل والوجه والاحتمال والحجة وغيرها وأما النحاة المتأخرون فقد أصبح التأويل عندهم مصطلحاً قلما يلجأون إلى استعمال غيره في معناه وذلك لأنه شاع وانتشر وأصبح مصطلحاً معلوماً عندهم .

ونقول إن التوجيه النحوي نوع من أنواع التأويل للنصوص العربية التي يبدو ظاهرها مخالفاً للقواعد العربية المبنية على الكثير الشائع من كلام العرب ، وأن الهدف الأساسي من التأويل هو إبعاد هذه النصوص عن الحكم عليها بالشذوذ والندور والقلة وذلك بتوجيهها توجيهاً نحويّاً إعرابياً أو صرفياً أو معنوياً يجعلها متنسقةً مع الكثير الشائع الغالب في كلام العرب ، من النصوص التي بنى عليها النحاة وعلماء اللغة قواعد اللغة . ولعل من أهم الأسباب التي ألجأت النحاة للتأويل النحوي:

1- الحرص على صحة المعنى المفهوم من النص حسب مراد المتكلم .

(2) المرجع السابق ، ص 43

(3) المرجع السابق ، ص 43

(4) د. محمد عيد ، أصول النحو العربي ، مكتبة عالم الكتب ، القاهرة ، 1978 ، ط 1 ، ص 158

(5) د. علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، منشورات كلية التربية الجامعة الليبية ، طرابلس ، 1973 ، ص 262

2- الحرص على صحة الأصل النحوي أو الصرفي أو اللغوي المبني على الكثير الشائع في نصوص كلام العرب .

3- القاعدة النحوية بغرض توفيقها وتعييدها وإلحاق الفروع بها . نماذج من التأويل عند النحاة :

في مطولات النحو ومختصراته ومتونه وشروحه ناهيك عن أصوله ترد كثير من التأويلات نذكر منها على سبيل المثال بعض النماذج فيما يلي :

* العطف على المحل (عطف التوهم)

قال الكوفيون يجوز العطف على المحل ، وقال البصريون لا يجوز إلا على ظاهر مذكور من قبل . ويقول زهير بن أبي سلمى⁽¹⁾ :
بدأ لي أني لست مدرك ما مضى *** ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فجر " ولا سابق " دون وجود اسم مجرور تعطف عليه باعتبارها معطوفة على خبر ليس ومن حقه الإقتران بباء وقالوا إنما جر هذا لأن الباء قد تدخل على الأول ، فجاءوا بالثاني وكأنه قد أثبتوا في الأول الباء .

*- اتصال الفعل بعلامة التثنية والجمع

قال جمهور النحاة (لايجوز أن نقول : قاما رجلان ، وجاءوا رجال ، وجئن نساء .. بل قام رجلان وجاء رجال أو جاءت نساء... الخ) غير أن هناك نماذج الاستعمال الفصيح قد خرجت علي هذه القاعدة كما في قوله تعالى " وَأَسْبِرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّخَرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ " ⁽²⁾ وكما في قول ابن قيس الرقيات ⁽³⁾ :

تولى قتال المارقين بنفسه *** وقد أسلماه معبد وحميم

في كل هذه الأمثلة اتصلت بالفعل علامة الجمع أو التثنية فأول البصريين ما ذكرته فقال سيبويه : وأما قوله تعالى " وأسرؤا النجوى الذين ظلموا " فإنما يجي الاسم الظاهر علي البدل وهكذا معظم البصريين وهم يرون علامة الجمع والتثنية فعلان ويرون الإسم الظاهر بدلاً منها .

وقال آخرون : " الإسم الظاهر خبر لمبتدأ محذوف أو بدل كما في رأيين الناظرات الغواني " وقال آخرون : " مبتدأ مؤخر وما قبله خبر له "

وقد سمى البصريين هذه اللغة لغة أكلوني البراغيث وكذلك وصفوها بالشذوذ والقبح .

وجاء في كتاب سيبويه " وأعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالباء التي يظهرونها في نحو قالت فلانة وكانهم أرادوا أن يجعلوا مثل ما للمؤنث هي قليلة. ⁽¹⁾

ورغم أن سيبويه إمام البصريين قد كان منصفاً فيما قال ؛ حيث لم يصفها بما وصفها به بقية البصريون من بعده وإنما وصفها بالقللة دون الطعن في صحتها . وهو إنصاف تحلى به ابن مالك حيث قال في ألفيته :

(1) زهير بن أبي سلمى ، ديوان زهير

(2) سورة طه ، الآية 62،

(3) ابن قيس الرقيات ، ديوان ابن الرقيات

(1) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، ج 1 ، ص 266

ووجد الفعل إذا ما اسندا *** كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا *** والفعل بعد مسندا (2)
ولا غرو في حذف و إظهار علامة التثنية والجمع لغة مسموعة في طئ
وأزد شنوءة بلحارث بن كعب وهم من أفصح العرب كما جاء في أوضح
المسالك (3) ولا يضيرها الطعن في صحتها مادامت قد ثبتت في أفصح
النصوص نثراً ونظماً .

* الإسم المرفوع بعد (إن) الشرطية :
منع البصريون أن يجرى المبتدأ أو غيره من الأسماء المرفوعة في صدر
الكلام بعد أداة الشرط . وقال الكوفيون يجوز ذلك محتجين بقوله تعالى :
" وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ
مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ " (4) ومنه قول سويد بن كراع :
فإن أنتما أحكمتما نى فانجزا *** أراهط تؤديني من الناس ضعا (5)
تأول المانعون ما جاء من الأسماء المرفوعة متصلة بأداة شرط بما
يتفق وقواعدهم فقالوا إن التقدير " وإن استجارك أحد من المشركين
استجارك " وكذلك " وإن أحكمتما نى احكمتما نى " وقد خطأ الزجاج
الكوفيون في تصويب هذه اللغة في كتاب إعراب القرآن . (6)
ومن زعم أن يرفع أحد بالإبتداء فقد أخطأ ؛ لأن (إن) من عوامل الجزم
ولا تتصل بالأسماء ، وإذا حدث ذلك لم تعمل الأسماء فيما بعدها .
إلا أن الكوفيين بنوا مذهبهم على اعتماد ما صح عن العرب في لغتهم دون
طعن أو تقدير .

* الخبر :
أوجب جمهور النحاة أن الخبر من جنس ما خبر به (مبتدأ كان أو فعلا
ناسخاً أو غيره) مثلاً في قوله تعالى " وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ
أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا " (1) ف " الذين يتوفون " هم
الازواج من الرجال ، (واللآتي يتربصن) هن الزوجات فالخبر خلاف المبتدأ
وفي مثل هذه التأويلات نذكر منها :
أولاً : تأول سيبويه أمثال هذا ما اختلف الخبر فيه عما أخبر به فقال
: " الخبر محذوف وهو مقدر قبل المبتدأ " وتقديره فيما يتلى عليكم حكم
الذين يتوفون منكم أما جملة (يتربصن) فهي بيان حكم لا محل لهل في
الإعراب .

ثانياً :- تأول المبرد ما اختلف فيه الخبر عما أخبر عنه فقال :
(يتربصن بأنفسهن خبر لمبتدأ محذوف تقديره أزواجهن وهي جملة في
محل رفع على الإخبار عن المبتدأ الأول).
أما الكوفيون فانقسموا طائفتين :- طائفة قالت الخبر في مثل هذا
محذوف ومن هؤلاء الكسائي والفراء ويقول الفراء يجوز حذف الخبر إذا
ذكرت أسماء ثم جاءت أسماء مضافة - من حيث المعنى - إلى الأسماء
الأولى فلك ترك الإخبار عن الأول والإخبار عن المضاف المعنوي .

(2) ابن مالك ، الألفية

(3) ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك

(4) سورة التوبة الآية 5،

(5) سويد بن كراع ، ديوان سويد

(6) الزجاج ، إعراب القرآن

(1) سورة البقرة ، الآية 234

وطائفة أبقت الأمر علي ظاهره وقالت لا يشترط التجانس بين الخبر وما
أخبر عنه إذا وجد رباط يمنع اللبس .

*_ المنادى :

مثل " يا محمد" فقد ذهب البصريون الى أنه مبنى على الضم في محل
نصب وناصبه فعل مقدر تقديره :أدعو وحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة
الاستعمال ولدلالة حرف النداء .وذهب المبرد إلى انه منصوب بـ (ياء)
لسدها مسد الفعل وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل
اللفظية ، وفاته أنه مسبوق بـ(ياء) وإنه منون وأما الالف الملحقة
بالمنادى ، فيبنى على الضم وهو بعد واضح في التقدير .⁽¹⁾
* حتى :

حين تجر حتى ما بعدها في الأسماء مثل قرأت الكتاب حتى الصفحة
الأخيرة منه فقد جعلها البصريون حرفاً بنفسه وأبى الكسائي إلا أن
يجعل ما بعدها مجروراً إلا بها وإنما بالى الجارة المضمرة.⁽²⁾
ومن مظاهر التأويل تقدير المحذوف مثل ناصب المنادى عند البصريين
وناصب المفعول به في التحذير والإغراء مثل تقدير (إن) المضمرة عند
البصريين بعد (لام التعليل) وبعد (كي) وبعد (حتى) وبعد (واو المعية)
(و فاء السببية) البصريين هذه الحرف لا تنصب بنفسها المضارع وإنما
تنصبه (أن) مضمرة على خلاف الكوفيين.

ومن نماذج التأويل النحوي ما يسمى توجيهات النحاة :
لتوجيهات النحاة علاقة وثيقة بالاستدلال النحوي وبالرجوع إلي كتاب
د. تمام حسان (الأصول) نجده قد شرح هذا الموضوع شرحاً كافياً وبين
المقصود بالسماع والاستصحاب والقياس فشرح أصل الوضع وأصل
القاعدة وفسر المقصود بالاستصحاب والعدول والرد ثم ذكر القياس وبين
أركانه الأربعة وهي : المقيس عليه ويسمى (الأصل) والمقيس ويسمى
(الفرع) ثم العلة والحكم وهنا يظهر التأويل حيث يظهر لنا في القياس
الأصل والفرع والشاذ وغيرها وكذلك تظهر العلة وإمكان معالجتها وهذا هو
التأويل ثم الحكم عليه .⁽³⁾

أما الوجه التأويلي فقد يكون العنصر المراد تأويله ذا أصل قريب
ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره ، وفي هذه
الحالة يسمى الوجه التأويلي اسم "الرد". وأن للتأويل عدد من المعاني

(1) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1، ص 129

(2) أبو البركات الأنباري ، الأنصاف في مسائل الخلاف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 ، ج 2 ، ص 130 ، المسألة ،

رقم 13

(3) تمام حسان ، الأصول ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 1 ، 191

مثال :السماع والحمل والتعليق والرد ووالترجيح وغيرها من أوجه التأويل وتمثلاته في أعمال النحاة مايلي :

* التقدير: ويشمل الفروع الآتية :

1. تقدير الزيادة نحو : ما زيد بقائم
2. تقدير الحذف نحو : بخير ، في جواب كيف حالك
3. تقدير الفصل نحو : ويكون بالأجنبي نحو علمت إيدك الله - ماكان من أمرك وقد يكون بغيره نحو "حياءك الله "
4. تقدير الإضمار ، والضمير قد يكون
- * العامل ، نحو جئت لأخذ الكتاب (والنصب بأن مضمرة)
- *الضمير المستتر ، نحو زيد قام
- *المفسر ، نحو نعم قوما معشره
5. تقديرالتقديم والتأخير ، نحو إياك نعبد
6. تقدير الحلول محل المفرد ويكون ذلك من حيث: ا

1.الإعراب كالجمل ذوات المحل
2.المعني ،كالمركبات المختلفه (العديية والمزجية ألخ)وكصادر الوولة بانواعها

2:التضمين: وهو يشتمل تضمين المتعدى معنى اللازم وتضمين الحرف معنى الحرف وحكاية

الزمن قول جحدر :

فأن اهلك قرب فتى سيبكى على مهذبٍ رخص البنان

(3)النيابة:ولها صور متعددة:

(أ)نيابة الحرف عن الحرف ,ومن هنا كان تعدد معانى الحروف وكأن الأمر بدأ بالتضم 0وانتهى بانيابة.

(ب)نيابة العوض عن المعوض نحو ,اللهم.

(ج)نيابة المصدر عن الفعل نحو:ضربا زيدا.

(د)نيابة عن الفعل مثل ((يا)) فى النداء و((ألا)) فى الاستثناء ونيابة ما عن كان فى نحو أما أنت بُرا فاقترب.

(ه)نيابة الحال عن الخبر نحو ((ضربى العيد مسيئًا)).

(و)نيابة الفاعل عن الخبر زيد.

(ز)نيابة المفعول عن الفاعل فى نحو ((صُربَ زيدًا))

(4):الفك،كما دعوى تركيب بعض الحروف وذكر مكوناتها كقولنا :⁽¹⁾

إنما=إن+ما لولا=لو+لا

إلا=إن+لا إذن=إذ+إن

إذ=ما+إذ+ما نعمًا=نعم+ما

لما=لن+ما إلخ

(5)السبك:واشهر امثله المصدر المؤول.

((فالزيادة والحذف والفصل والاضمار والتقديم والتأخير والمحل والنيابة والتضمين والفك والسبك)) كلها من وجوه التأويل وتقع تحت العنوان العام

الذى وضعناه له وهو :

((توجيهات النحاة فى التأويل)).

⁽¹⁾ابن الأنباري / الأنصاف / المسألة رقم 1 / ص 17، 18.

ومن نماذج من التأويل النحوي ما ورد في مسائل الخلاف كما هو الحال في كتاب الإنصاف الذي امتلأ بالتأويل ، ويمكننا أن نورد بعض النماذج مما فيه بيانها فيما يلي :

1. مسألة الاختلاف في أصل الاسم⁽¹⁾

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من "الْوَسْمِ" - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُّوْ وهو العُلُوْ .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه مشتق من "الْوَسْمِ" لأنَّ الوَسْمِ في اللغة هو العَلَامَةُ ، والاسْمُ وَسْمٌ عَلَى الْمَسْمِيِّ ، وعلامة كه يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت : "زيد" أو "عمرو" دل على المسمي ؛ فصار كالْوَسْمِ عليه فلهذا قلنا أنه مشتق من "الْوَسْمِ" ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسمُ سِمَةٌ تُوضَعُ عَلَى الشَّيْءِ ويعرف بها والأصل في "اسم" "وَسْمٌ" ، إلا أنه حذف منه الفاء التي هي الواو في "وَسْمٌ" ، وزيدت الهمزة في أوله عَوَضًا عن المحذوف ، ووزنه "إِعْلٌ" لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا بأنه مشتق من "السُّمُّوْ" لأنَّ "السُّمُّوْ" في اللغة هو العُلُوْ، يقال : "سَمًا يَسْمُو سُمُوًا" ، إذا عَلَا ، ومنه سُمِّيَتِ السَّمَاءُ سَمَاءً لَعُلُوِّهَا ، والاسْمُ يَعْلُو عَلَى الْمَسْمِيِّ ، ويبدل على ماتحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس المبرد الاسم ما دلَّ على مسمي تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لا في التحديد فلما سَمَّا الاسمُ عَلَى مُسَمَّاهُ وَعَلَا عَلَى مَا تحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من السُّمُّوْ ، لا من الوَسْمِ .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُّوْ وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام - التي هي الاسم والفعل والحرف - لها ثلاث مَرَاتِبَ ؛ فمنها ما يُخْبَرُ به وَيُخْبَرُ عنه وهو الاسمُ، نحو : "اللَّهُ رَبُّنَا" ، ومحمد نَبِيُّنَا" وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم عنه ، ومنها ما يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعل ، نحو : "دَهَبَ زيد" ، و"انطلق عمرو" وما أشبه ذلك فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه ، فقلت : "دَهَبَ صَرَبٌ" ، و"وانطلقَ كَتَبٌ" لم يكن كلاماً ؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو : "من" و"لَنْ" و"لَمْ" و"بَلْ" و"ما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما (الاسمُ) على الفعل والحرف : أي : عَلَا ، قَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ السُّمُّوْ . والأصلُ فيه "سِمُّوْ" على وزن "فِعْلٌ" - بكسر الفاءِ وسكون العين - فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عَوَضًا عنها ، ووزنه "افْعُ" ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم : " إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ في اللغة هو العلامة ، والاسْمُ وَسْمٌ عَلَى الْمَسْمِيِّ وعلامة عليه يعرف به " ، قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أنَّ الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن الفاء ، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من "بَتَو" عَوَّضُوا عنها الهمزة في

(1) ابن الأنباري / الأنصاف / المسألة رقم 1 / ص 17، 18.

أوله ، فقالوا : "ابن" ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من "وَعَدٌ" لم يُعَوِّضُوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا : "إِعْدٌ" ، إنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : "عِدَةٌ" ؛ لأن القياس فيما حُذِفَ منه لأمه أن يُعَوِّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاءه أن يُعَوِّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاءه وعَوِّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعَوِّضَ بالهاء في آخره ، فلما ؛ وجدنا في أول "اسم" همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حَمَلَهُ على ما له تَطْيِيرٌ ؛ فدل على أنه مشتق من السُّمُّو لا من الوَسْم .

الوجه الثاني: أنك تقول : "أَسْمَيْتَهُ" ولو كان مشتقاً من الوَسْم لوجب أن تقول : "وَسَمْتُهُ" ، فلما لم تقل إلا "أَسْمَيْتُ" دل على أنه من السُّمُّو ، وكان الأصل فيه "أَسْمَوْتُ" ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء ، كما قالوا : "أَعْلَيْتُ" ، و"أدعيت" ، والأصل : "أعلوت" ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء .

وإنما وجب أن تُقَلَّبَ الواو ياء رابعةً من هذا النحو حَمَلًا للماضي على المضارع ، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء ، نحو : "يُعَلِّي" ، و"يُدْعِي" ، و"يُسَمِّي" والأصل فيه "يُعَلِّو" ، و"يُدْعَو" ، "يُسَمَّو" وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة مكسوراً ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء .

3. أنك تقول في تصغيره "سُمِّي" ولو كان مشتقاً من الوَسْم لكان يجب أن تقول في تصغيره "وَسَمِي" ؛ لأن التصغير بردُّ الأشياء إلى أصلها ، فلما لم يجر أن يقال إلا "سُمِّي" دل على أنه مشتق من "السُّمُّو" لا من "لَوَسْم" (1).

والأصل في "سَمِي" : "سُمِّيُو" ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة ، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخف من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل (2).

4. أنك تقول في تكسيره "أَسْمَاء" ولو كان مشتقاً من "الوَسْم" لوجب أن تقول : "أوسام" و"أواسيم" ؛ فلما لم يجر أن يقال إلا "أَسْمَاء" على أنه مشتق من "السُّمُّو" لا من "لوسم" . والأصل في "أَسْمَاء" : "أَسْمَاو" ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها الف زائدة قلبت همزة .

5. أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في "اسم" : "سُمِّي" ، على مثال "عُلِّي" ، والأصل فيه "سُمَّو" ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (3).

(1) ابن الأنباري / الإنصاف / ص 20

(2) المرجع السابق / ص 20

(3) المرجع السابق / ص 20

ونلاحظ أن كلا الفريقين عندما جاء بتأويله أيضاً جاء بحجته . والذي نلاحظه أيضاً في هذه الحجج أنها كلها ضرب من التأويل والحمل والتقدير .
* مسألة القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا:
ذهب الكوفيون إلى أن "لَوْلَا" ترفع الاسم بعدها ، نحو "لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ" ، ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسمَ بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لَرَفَعَ الاسمَ ؛ لأن التقدير في قولك : " لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ " : لو يمنعي زيد من إكرامِك لأكرمْتُك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا "لا" على "لَوْ" فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولهم : "أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ" ، والتقدير فيه : أن كنتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لَوْلَا" ، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، و"لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم . والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم : "إن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، ولولا حرف غير مختص" (1) قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص . وقولهم : "إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم كما قال الشاعر من البسيط :
لَوْلَا حُدِّثْتُ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُرٍ

فأدخلها على الفعل "إن" "لو" التي في هذا البيت مركبة مع "لا" كما هي مُركبة مع "لا" في قولك : "لولا زيد لأكرمْتُك" وإنما "لو" حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و"لا" معها بمعنى "لم" ؛ لأنَّ "لا" مع الماضي بمنزلة مع المستقبل ، فكانه قال : قد رميتهم لو لم أحدِّث ، وهذا قوله تعالى فَلَا افْتَحَمَ الْعَقَبَةَ . (2) وكذلك قول الشاعر من الرجز :

وَأَيُّ أَمْرِ سَبَّيْءٍ لَا فَعَلَهُ

أي : لم يفعله ، فدل على أن "لولا" هذه ليست "لولا" التي وقع عليها الخلاف ، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أنها عاملة

وأما قولهم : "لو كانت لولا هي العاملة لأن التقدير لو لم يمنعي زيد ، لكان فيها معنى الجحد ، فكان ينبغي أن يعطف عليها بـ"ولا" ؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ(ولا) إلى ما قرروه ، قلنا : إنما لم يجر ذلك لأن "لولا" مركبة من "لو" و"لا" ، فلما ركبتا خرجت "لو" من جدها و"لا" من الجحد ؛ إذ ركبتا فضيَّرتا حرفاً واحداً ؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما في "لولا" بمعنى التحضيض ، وما أشبهها فهذا لم لم عليها العطف . (3)

وأيضاً جاء كلا الفريقين بتأويله وكذلك بحجته .

(1) ابن الأنباري ، الأنصاف ، ص 79 ، مرجع سابق

(2) سورة البلد الآية ، 11

(3) ابن الأنباري / الأنصاف / ص 80 ، 81 / مرجع سابق

* مسألة إذا فصل بين "كَمْ" الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً ؟
ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم الخبرية وبين الاسم بالظرف
وحرف الجرّ كان مخفوضاً
نحو: "كم عندك رَجُلٍ" ، و "كم في الدار غلامٌ" . وذهب البصريون إلى
أنه لا يجوز فيه الجروِجب أن يكون منصوباً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً⁽¹⁾ بدليل النقل والقياس . أما النقل فقد قال الشاعر (من الرمل) :⁽¹⁾
 كَمْ يَجُودِ مُقْرِفٍ تَالَ الْعُلَى *** وَشَرِيفٍ بَخْلُهُ قَدْ وَصَعَهُ
 (فخض مُقْرِفٍ) حيث جاء بـ(كم) الخبرية التي تدل على التثنية في محل رفع مبتدأ و"مقرف" تمييزاً لـ(كم) بالجر على الأصل ، لم يمنعها على الجر بالإضافة وجود فاصل هو الجار والمجرور (بجود) .
 وأما القياس فلأن خَفُضَ الاسم بعد "كم" في الخبر بتقدير "من" ، لأنك إذا قلت : " كم رَجُلٌ أَكْرَمْتُ ، وكم امرأة أَهَنْتُ " كان التقدير فيه : كم من رجل أَكْرَمْتُ ، وكم من امرأة أَهَنْتُ ؛ بدليل أن المعنى يقضي هذا التقدير ، وهذا التقدير مع وجود الفاصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : "إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب مابعد ك (ثلاثين) ونحوها لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ."⁽²⁾
 وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا يجوز الجر فيه لأن "كم" هي العامل فيما بعدها الجر ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، إذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختبار الكلام ، فعُدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما قال الشاعر :⁽³⁾ من البسيط
 تَوُّمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ *** مِّنَ الْأَرْضِ مُخَدَّوْبًا غَارُهَا
 والتقدير : كم محدودب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب "محدوباً" وإن لم يقصد الاستفهام ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلى النصب لأن "كم" تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب⁽⁴⁾ . وهنا أيضا جاء كل من الفرقين بتأويله وكذلك وحجة .

* مسألة هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ؟
 ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو قولك للرجل : " اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا " ، أها التنبية نحو : " ها الله " .
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفزون بها ؛ قال الفراء : سمعناهم يقولون : " اللَّهُ لَتَفَعَلْتَ " فيقول المجيب : " اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ " بألف واحدة مقصورة في الثانية ؛ فيخفف بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً ، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصري أن من العرب من يقول : " مررت برجل صالح لا صالحٍ فطالحٍ " ، أي : إلا أكن مررت برجل صالح ، فقد مررت بطالح ، وروى

(1) أنس بن زعيم ، ديوانه ب، ص 113

(2) ابن الأنباري ، ص 284، مسألة رقم 41

(3) زهير بن أبي سلمى ، ديوان زهير ابن أبي سلمى

(4) ابن الأنباري ، المسألة السابقة ، ص 285

عن رؤية بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : " خير عافاك الله " ، أي : بخير .
قال الشاعر (من البسيط) :⁽¹⁾
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لَا أُفْضَلْتُ فِي حَسَبٍ *** عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي
فخفض " لاه " بتقدير لام القسم قبلها ، أي أقسم بالله .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، هاهنا ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك استصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويخرج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام و"ها" التنبيه ، : "الله ما فَعَلَ" وها الله ما فَعَلْتُ" ، لأن ألف الاستفهام و"ها" صارتا عَوْضًا عن حرف القسم ؛ والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ؛ فلا يقال : "أ والله" ، ولا "ها والله" ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضًا عن الباء لم يجر أن يجمع بينهما ؛ فلا يجوز أن يقال : "يَوَاللهِ لَأَفَعَلَنَّ" .⁽²⁾ وهنا أيضا جاء كلا من الفرقين بتأويله وحجته .

* مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها قال الشاعر (من مجزوء الكامل) :
فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ *** رَجَّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَرَادَةَ
والتقدير : رَجَّ أَبِي مَرَادَةَ الْقَلْوَصَ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(القلوص) ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف . وقال الآخر (من المنسرح) :
فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ حَطِّ بَهْجَتِهَا *** كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا
والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذي هو "بَعْدَ" والمضاف إليه الذي هو "بهجتها" بالفعل هو "حَطِّ" ، وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غُلَامٌ وَاللهَ رَبِّدٍ ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة تَجْتَرُّ فتسمع صوتَ وَاللهَ رَبِّهَا ، ففصل بين المضاف والمضاف

(1) البيت للجون المحرزي ، ورد في خزنة الأدب ، ج 6 ، ص 85
(2) ابن الأنباري ، الأناصيف المسألة رقم 57 ، ص 371

إليه بقوله : "والله" ، إذا جاء هذا الكلام ففي الشعر أولى ، وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة { وَكَذَلِكَ زُبْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ } بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : (أولادهم) والتقدير فيه : قَتَلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه في منزلة شئ واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، كما قال عمرو بن قميئة (من السريع) :

لَمَّا رَأَتْ سَاسَاتِيَدَمًا اسْتَعْبَرَتْ *** لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا
ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأن التقدير : لِلَّهِ دَرُّ مَن لَامَهَا لَامَهَا الْيَوْمَ ، وقال أبو حية النميري (من الوافر) :⁽¹⁾

كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا *** يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
ففصل بين المضاف " كف " والمضاف إليه " يهودي " بأجنبي وهو " يوما " . وأصل الكلام : " كما خط الكتاب يوما بكف يهودي " . وهنا أيضا أتى كلا الفريقين بتأويله وحجته أيضا .

6. طريقة ابن مالك في النحو

لابن مالك في النحو طريقته التي سلكها بين البصريين والكوفيين ؛ فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التاويلات البعيدة التي خالفها الظاهر .

وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه القياس ، ولا تاويل ؛ بل يقول : إنه شاذ ، أو ضرورة كقوله في التمييز :
وعامل التمييز قدم مطلقا *** والفعل ذو التصريف نررا سبعا⁽¹⁾
وقوله في مد المقصور :

وقصر ذي المد اضطرارا مجمع *** عليه ، والعكس بخلف يقع

(2)

قال ابن عقيل : " لاختلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز قصر الممدود للضرورة . واختلف في جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز"⁽³⁾

(1) السيوطي ، الاقتراح ، المسألة 3 ، ص 440

(2) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 293 - 294

(3) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 293 - 294

(3) المرجع السابق ، ص 295

الفصل الثاني التخريج النحوي وصلته بالتأويل

**مفهوم التخريج وضرورته والحاجة إليه
نشأة التخريج وأهميته وأوجهه
أضرب من توجيهات النحاة تدخل في التخريج
وتتصل بالتأويل**

مفهوم التخرّيج

التخرّيج لغة :

للتخرّيج في اللغة العربية عدة معانٍ و يعتبر منها قاسماً مشتركاً بينها وبين أهل الحديث وغيرهم وهو الإظهار بشكل عام وجذره اللغوي يعود إلى (خَرَجَ) الخاء والراء والجيم أصول وقد يمكن الجمع فيها : فالأول : النفاذ عن الشيء . والثاني اختلاف اللونين.⁽¹⁾

وجاء أيضاً في اللسان أن " وعام فيه تخرّيج خصب وجدب وأرض مُخرّجة نبتها في مكان دون مكان ؛ وخرّج اللوح تخرّيجاً كتب بعضه وترك البعض والخرج لوانان من بياض وسواد " .⁽²⁾

والخروج نقيض الدخول وقد أخرجه وخرج به : أي أبرزه فيكون الإخراج معناه الإبراز والإظهار ومنه قوله تعالى " رَزَعٌ أَخْرَجَ شَطَأَهُ"⁽³⁾ ومنه قول المحدثين : " أخرجه البخاري " أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج عن طريقهم .

وررد كذلك في اللسان أيضاً : أن التخرّيج لعبة لفتيان العرب .⁽⁴⁾ وكذلك تخرّيج الراعية المَرْتَعِ : أن تأكل بعضه وتترك بعضه .⁽⁵⁾

وورد في الصحاح : في مادة (أول) فخرجه في الأدب وهو خريج فلان على فعيل بالتشديد⁽⁶⁾

وخرّج : فلان في العلم أو الصناعة : دربه وعلمه وخرّج الأرض : قومها ، وجعل عليها خرّجا فمثلاً تخرّيج الحديث من طريق أو طرقٍ آخر تشهد بصحته ، ولا بد من موافقتها له لفظاً ومعنى .⁽⁷⁾

وإذا تتبعنا معاني المادة في المعاجم نجد أن المعنى الأول هو الأكثر استعمالاً ، فالخروج عن الشيء هو النفاذ عنه وتجاوزه ، ومنه خراج الأرض وهو غلتها . وهو المعنى الأقرب لما نحن فيه ، فالتخرّيج مصدر للفعل (خرّج) المضعف العين ، وهو يفيد التعدية بأن لا يكون

الخروج ذاتياً ، بل خارجاً عنه ومثله وأخرج الشيء واستخرجه فإنهما بمعنى استنبطه وطلب إليه أن يخرج⁽¹⁾ .

ويطلق التخرّيج على معاني أشهرها :

1 . الاستنباط : قال ابن منظور : " والاستخراج كالاستنباط"⁽²⁾

2 . التدريب : قال صاحب الصحاح : " خرجه في الأدب فتخرج وهو خريج بمعنى مفعول"⁽³⁾

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة خرج ، ص ، 253 ، مرجع سابق

(2) المرجع السابق ، ص ، 253 .

(3) سورة الفتح ، الآية ، 29 .

(4) لسان العرب ، ص ، 253 .

(5) المرجع السابق ، 253 .

(6) أبي نصر أسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق إميل بديع يع قوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ، 1 ، ص ، 458 ، مادة خرج

(7) أبي نصر أسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق إميل بديع يع قوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ، 1 ، ص ، 458 ، مادة خرج

(1) سعدي أبو جيب ، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ، دار الفكر دمشق - سوريا ، ن ، 1988 ، ط 2 ، ص 114

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، ص ، 253 ، مرجع سابق

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، ص ، 253 ، مرجع سابق

3 . التوجيه : خَرَجَ المسألة أي وجهها أي بين لها وجهاً والمخرج موضع الخروج يقال مخرجاً حسناً وهذا مخرجه ومنه قول المحدثين هذا حديث عُرف مخرجه أي موضع خروجه وهو رواية إسناده خرج الحديث عن طريقهم .⁽⁴⁾

والخروج نقيض الدخول وقد أخرجه وخرج به أي أبرزه فيكون الإخراج معناه : الإبراز والإظهار
وورد أيضاً في معجم علوم الحديث أن التخريج في اللغة يطلق على عدة معاني منها : الاستنباط والتدريب والتوجيه .⁽⁵⁾
وقال الدكتور : أحمد عايش

" إن التخريج جاء في تهذيب اللغة للأزهري : خرج وقال : قال الأخفش : يقال للماء الذي خرج من السحاب : خَرَجَ وَخُرُجٌ وأنشد :
إذا هم بالاقلاع هبَّت له الصبا *** فاعقب غيم بعده وخروج
قال : الخَرَجُ أن يؤدي إليك العيد خراجه ، أي غلته والرعية تؤدي الخرج إلى الولاة . وخرج فلان عمله ، إذا جعله ضرورياً ، يخالف بعضه بعضاً .⁽⁶⁾
4. ويطلق على معنى الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها .⁽⁷⁾ ومعنى ذلك يذكر من رواه من المؤلفين .

(4) د . محمود الطحان ، أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ن 1983 ، ط 5 ، ص 10

(5) عبدالرحمن بن إبراهيم الخميسي ، معجم علوم الحديث ، دار الأندلسي الخضراء ، جدة ، ن ؟ ، ط 1 ، ص 67

(6) أحمد عايش بن عبد اللطيف البدر ، مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 2004 ، ص 23

(7) د . محمود الطحان ، أصول التخريج ، ص 11 ، مرجع سابق

التخريج في الاصطلاح :

وقد استعمل لفظ " التخريج " في طائفة من العلوم ، فأصبحت استعمالته عندهم تعني مصطلحاً خاصاً ، كما هو الشأن عند علماء الحديث وعلماء الفقه وعلماء الأصول ، وسنذكر فيما يلي معناه عند كل منهم :

أولاً : التخريج عند المحدثون :

فمن المعاني التي أطلق المحدثون لفظ التخريج عليها :

1. رواية الحديث : يقال (خرجه الإمام أحمد) يعني رواه وأظهر مصدره وقد ورد هذا المعنى للفظ التخريج في كلام بعض المتأخرين كالحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (جامع العلم والحكم) فكثيراً ما يقول فيه (خرجه البخاري ومسلم) أي بمعنى رواه . وكذلك قال ابن أبي حبيب " إيراد الحديث من طرق أخرى تشهد بصحته ولا بد من موافقتها له لفظاً ومعنى " (1)

2. عزو الحديث إلى مصادره الأصلية مع ذكر أحواله من قوة وضعف وتبع طرق أسانيد حاله وبيان درجته قوة وضعف وعلى هذا فإن التخريج لا يقتصر على ذكر الأسانيد ، بل لابد من بيان أمر رجال الحديث وقوة أسانيدهم والحكم عليه . كما أطلق المحدثون التخريج على اختلاف في الرواية أو نسخه أو غير ذلك ولهم في بيان كيفية تخريج السقط وضوابط خاصة (2)

3 . تأليف الكتاب وإخراجه :

كقولهم: " خَرَجَ فلان لنفسه معجماً " ، أي ألف كتاباً في أسماء شيوخه " جاء في أصول التخريج عن السخاوي في (فتح المغيث) : " والتخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشخيات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين " (3)

- 4 . انتقاء الغرائب أو الصحاح أو كليهما من كتاب معين مع بيان من رواه من المتقدمين كأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد : ويتضح ذلك من عنوان كتاب " الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني تخريج الخطيب البغدادي من حديث الشريف أبي القاسم علي بن إبراهيم الحسيني " و : كتاب الفوائد الصحاح العوالي لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القارئ تخريج الخطيب البغدادي . وعلى يكون معنى التخريج في هذه العناوين المتقدمة هو انتقاء الغرائب والصحاح ، والتميز بينها مع رواية تلك الأحاديث المنتقاة وعزوها إلى أصحابها من المتقدمين .

5 . الاستخراج :

إن الاستخراج منهج علمي قامت عليه نهضة الحديث في عصر الرواية ، وما من مصنف من

(1) سعدي بن أبي حبيب ، ال فاموس الفهني لغة واصطلاحاً ، ص 114

(2) www.ahlalhadeeth.com /20/6/2012

(3) محمود الطحان ، أصول التخريج ، ص 11

الحفاظ في ذلك العصر إلا وقد استخرج ما رواه سابقه بطريق آخر يلتقي معه في ذلك الحديث أو أقرب شيوخه طلباً لعلو إسناده واستقلال بمصدريته في الرواية .⁽¹⁾

6 . الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوها إليها ومعنى ذلك يذكر من رواه من الرواة والمؤلفين .

ثانياً : التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين :

وإذا تأملنا آراء الفقهاء والأصوليين وجدنا أن مصطلح التخرّيج يدور في كثير من استعمالاتهم وأنهم لم يستعملوه بمعنى واحد ، وإن كانت هذه المعاني تتقارب وتتلاحم فمن تلك الاستعمالات :

- 1 . إطلاق التخرّيج على التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم ، وذلك من خلال تتبع تلك الفروع الفقهية واستقراءها استقراءً شاملاً يجعل المُخرج يطمئن إلى ما توصل إليه ، فيحكم بنسبة الأصل إلى ذلك الإمام .
- 2 . إطلاق التخرّيج على رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية ، على نمط ما في كتاب " تخرّيج الفروع على الأصول للزنجاني " و " كتاب التمهيد في تخرّيج الفروع على الأصول للإسنوي " وغيره من الكتب .
- 3 . وقد يكون التخرّيج - وهذا هو غالب استعمال الفقهاء - بمعنى الاستنباط ، أي بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد فيها نص ، عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية ، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده ، والتخرّيج بهذا المعنى هو ما تكلم عنه الفقهاء والأصوليون في الاجتهاد والتقليد وكذلك في الكتب المتعلقة بأحكام الفتوى .

- 4 . وقد يطلقون التخرّيج بمعنى التعليل ، أو توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان ما أخذهم فيها عن طريق استخراج واستنباط العلة وإضافة الحكم إليها وذلك حسب المُخرج ، وهو في حقيقته راجع إلى المعاني السابقة ، لأن تلك المعاني لا يتحقق أي منها دون التعليل والتوجيه⁽¹⁾

ثالثاً: التخرّيج عند المعاصرين :

"هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة إليه " .⁽²⁾ هذا قول د. محمود الطحان . وكذلك جاء في مبادئ التخرّيج عن الدكتور سلطان العكايلة : " بأنه كشف مظان ، من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة لمعرفة حال روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة " ⁽³⁾ وكذلك عرفه الدكتور بكر أبو زيد في مبادئ التخرّيج حيث قال : " هو معرفة حال الراوي والمروي ومخرجه وحُكمه وصحته وضعفه بمجموع طرقه والفاظه " ⁽⁴⁾

وكذلك عرفه الدكتور وليد العاني في مبادئ التخرّيج حيث قال : " التخرّيج علم تطبيقي ، يترجم ما تعلمه الدارس في علوم الحديث النظرية " ⁽⁵⁾

1. إذن التعريف المناسب للتخرّيج هو :

(1) www.ahlalhadeeth.com

(2) يوسف عبد الوهاب الباحسين ، التخرّيج عن الفقهاء والأصوليين

(3) د . محمود الطحان ، أصول التخرّيج ، ص 12 ، مرجع سابق

(4) أحمد عايش ، مبادئ التخرّيج ، ص 25 ، مرجع سابق

(5) أحمد عايش ، مبادئ التخرّيج ، ص 25 ، مرجع سابق

(6) المرجع السابق ، ص 25

" كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد علي في نقله على الرواية المباشرة لمعرفة حال روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة . والباحثة تتفق مع هذا التعريف وهو تعريف الدكتور سلطان العكايلة

الهدف من التخریج :

والهدف من التخریج هو معرفة حالة الرواية من حيث تفردھا أو موافقتها أو مخالفتھا لروایات الأخرین ، وتتوفق معرفة هذه الأمور على جمع الروایات من المصادر الأصلية دون غيرها ثم الموازنة بينها . وعندما نجري هذه الموازنة فإنه يتوجب علينا تحديد الراوي الذي تدور عليه جميع الروایات التي جمعناها ومن اشتراك من الرواة في الرواية عن ذلك الراوي المراد ومن وافق منهم ومن خالف ومعرفة هذه الأمور هي الهدف الأساسي في التخریج وقد كان هذا في الحديث والفقہ وفي الأصول واللغة خاصة الرواية .

أهمية التخرّيج :

ومن خلال ما سبق تبرز أهمية التخرّيج في التصحيح والتضعيف إذ لا يمكن تصحيح الحديث أو تضعيفه إلا بعد التأكد من من إحدى هذه الحالات الثلاث وهي : التفرد والموافقة والمخالفة . وهذه هي معايير دقيقة لمعرفة من أخطأ من الرواة ومن أصاب ، إذ أن خطأ الراوي يظهر بجلاء في صورة المخالفة أو التفرد بما لا أصل له ، كما يتبلور صوابه في حالة موافقته الآخرين أو إنفراده بما له من أصل ثابت .

وبهذا المعنى الذي حققنا آنفاً تستقيم إضافة لفظة للتخرّيج إلى المصدر الأصل من مصادر الحديث فنقول على سبيل المثال " تخرّيج أحاديث مسند الإمام أحمد" ونعني به كشف مظان هذه الأحاديث بينه وبين غيره . ومما لاشك فيه أن معرفة فن التخرّيج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه ويتعلم قواعده وطرقه ، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مصادره الأصلية .⁽¹⁾

وتبرز أهمية في الآتي :

- 1 . توثيق الحديث والنص ومعرفة درجته وايضا في النصوص غير الحديث .
 - 2 . معرفة الزيادة والنقص في متن الحديث ، فيعرف ماهو صحيح وماهو شاذ .
 - 3 . تمكين الباحث أو الطالب من الوقوف على الاحاديث والنصوص في مصادرها الأصلية ؟
 - 4 . معرفة طرق توثيق النصوص عموما سواء أكانت أحاديث أو غيرها .
 - 5 . معرفة الوجوه المختلفة لرواية الأحاديث ممايساعد في الاستنباط الصحيح للأحكام الفقهية.
 - 6 . فائدة تعود على الباحث نفسه وهي تكوين ملكة لديه في إتقان وسرعة وتصويب وعزو النصوص وتوثيقها واطلاعه على أوجه الاحتمالات للنصوص العلمية وروايتها .⁽²⁾
- والذي نود لفت النظر إليه أن علماء اللغة عموماً والنحاة قد افادوا من وسيلة التخرّيج في رواية اللغة وإثباتها شعراً ونثراً .

وظائف التخرّيج :

- للتخرّيج فوائد كثيرة عند اللغويين والمحدثين والفقهاء والأصوليين نذكر منها :
1. معرفة الراوي باسمه واسم أبيه وكنيته ولقبه .
 - 2 . معرفة الاتصال أي يعني "هل سمع من هذا الراوي أم لم يسمع منه "
 - 3 . معرفة صيغة الأداء هل كان بالعنونة أم بالتحديث .
 - 4 . معرفة شيوخ الراوي وتلاميذه وأقرانه .
 - 5 . معرفة النسخ والمنسوخ من الحديث .
 - 6 . إثبات تواتر الحديث والنصوص كذلك .
 - 7 . إثبات تواتر اللغة المروية أو شذوذها .
 - 8 . رد النصوص إلى أصلها في الحكم والاختيار وتنزيل القاعدة .

الحاجة للتخرّيج:

(1) محمود الطحان ، أصول التخرّيج ، ص 14 ، مرجع سابق
(2) . ويكيديا ، الموسوعة الحرة ، 15/5 /

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسندا⁽¹⁾. ولهذا فإن فن التخرّيج يحتاجه الباحث ومن يشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها من علوم اللغة خاصة النحو والأدب والأخبار والأيام

أنواع التخرّيج :⁽²⁾

للتخرّيج عدة أنواع نذكر منها :

1. المختصر : ويختصر فيه على ذكر المصدر الذي خرج الحديث فقط .
2. الموسع : وغالباً يذكر مع اسم المصدر الموضوع التفصيلي بداخله وإسناد الحديث وأيضاً ليتوسع في سياق طرق الحديث وبيان مواطن اتفاقها وافتراقها ويتم بتوسع تتبع المصادر التي أخرجته .
3. المتوسط : وهو عبارة عن المختصر والموسع مع إضافة بعض الجوانب المذكورة في الموسع أحياناً عنوان الكتاب والباب داخل المصدر هذه أنواعه عند المحدثين أما أنواعه عند النحاة فتتجلى توجيهاً النحاة وتقديراتهم والرد إلى الأصل وبيان الخروج عن الأصل أحياناً والتعليل أحياناً

(1) محمود الطحان ، أصول التخرّيج ، ص، 15، مرجع سابق

(2) www.ktibat.com 15.5.2012

لمحة عن تاريخ التخرّيج:

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول ، لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاقاً واسعاً وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة ، ويل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون - على الأقل - مظانه ، في المصنفات الحديثية وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر . وبقي الحال على ذلك عدة قرون إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية . فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية كالفقه والتفسير والتاريخ

فنهض بعض العلماء وشمروا ساعد الجد فخرجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزوا تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة الأصول ، وذكرها طرقها وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقام .⁽¹⁾

ولقد مرت كلمة تخرّيج بأطوار خمسة نذكرها باختصار⁽²⁾ الطور الأول : رواية النص بإسناده إلى قائله في كتاب مصنف وهذا الطور يشمل عصر الرواية وهو عبارة عن القرن الثاني والثالث والرابع من الهجرة فيقال في التعبير رواية النص بالإسناد في كتاب مصنف : أخرجه البخاري أو مسلم أو أبوداود أو غيرهم . وسمي عملهم هذا تخرّيجاً للنص وإخراجاً له ؛ لأن الخروج في اللغة بمعنى البروز ، فكان المؤلف أبرز هذا النص وأظهره للناس حين وضعه في كتابه ، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن إسناد النص يعرف بالمخرج ، فكان الطريق الذي خرج منه هذا النص ، وحينئذ فإن رواية المؤلف للنص بإسناده تخرّيج له لأن عُرف الناس بمخرجه

فيظهر من هذا ملاحظة الأمرين في تسمية هذا العمل تخرّيجاً وروايته بإسناده ووضعها في كتاب مصنف .

الطور الثاني : في أثناء عصر الرواية وقبل انتهاءه برز نوع من التخرّيج فيه معنى ما في الطور الأول - وهو رواية الحديث في كتاب مصنف - وزيادة على ذلك هو تخصيص كتاب من كتب السنة وإخراج الأحاديث الموجودة فيه بإسناد للمؤلف الثاني لا يمر بها على الأول ويلتقي فيه بشيخه أو من فوقه حتى الصحابة ، ولأجل هذه الزيادة سمي عملهم استخراجاً فاستخرج الأئمة على الصحيحين وسنن الترمذي وغيرهم وكثرت هذه المؤلفات من هذا النوع ومنها مستخرج (أبو علي الطوسي على سنن الترمذي وهو من أقرانه ، وكذلك أبو بكر محمد بن رجاء النيسابوري على صحيح مسلم وغيرهم واستمر هذا النوع حتى قبيل القرن الخامس .

الطور الثالث : بعد انقراض عصر الرواية واستكمال تدوين السنة أخذ التخرّيج معنى جديد ، وهو أن يروي المخرج للحديث بإسناد يمر به على كتاب مصنف سابق في عصر الرواية مثل صحيح البخاري وغيره ثم بعد

(1) محمود الطحان ، أصول التخرّيج ، ص 16، مرجع سابق
(2) www.midad.com 21.6.2012

ذلك يعزوه دون إسناد إلى كتب أخرى يريد التخرّيج منها ، ومن يكثر العمل في هذا البيهقي في سننه الكبرى ، والبعوي في شرح السنة وغيرهم وكثيراً ما ينصون على موضع التقاء إسناد من عزوه إليه بالاسناد الذي ساقوه .

الطور الرابع : نهجوا منهج من سبقهم في الطور الثالث ، ولكن استحدثوا مع ذلك طريقة جديدة

اضطّروهم إليها بعدهم عن عصر الرواية ، فطالت الاسانيد وهذه هي طريقه العزو المباشرة إلى مظان السنة الأولى دون سوق الأسانيد . وأكثر كتبهم في التخرّيج على الطريقة الجديدة ، فمن ذلك (بلوغ المرام) لأبن حجر وغيره . الطور الخامس : وبعد القرون التاسع إلى وقتنا الحاضر أكتفى المخرجون بعزو الأحاديث إلى كتب السنة الأولى دون سوق أسانيد إلا في النادر جداً وهذا النادر غير مستساغ أيضاً وذلك لطول الاسناد وعدم الحاجة إليه ، والمراد سوق الاسانيد أن يقول المخرج حدثنا فلان قال : حدثنا فلان إلى أن يصل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو إلى صاحب الأثر فهذا الذي حذفه صاحب أهل الطور الرابع في غالب تخرّيجهم وأما ذكر الإسناد من كتب السنة الأولى كان يقول أخرجه البخاري . هذا هو التخرّيج كما ظهر عند المحدثين وقد أفاد أهل اللغة من منهج أهل الحديث في نقل اللغة وروايتها ولهذا استعاروا بعض مصطلحات أهل الحديث كالتخرّيج . وقد برز التخرّيج في النحو وتمثل في أوجه عديدة بيانها فيما يلي :

أوجه التخرّيج عند النحاة :

للتخرّيج عند النحاة أوجه عديدة منها :

- 1- التقدير: ويشمل الفروع الآتية :⁽¹⁾
أولاً: تقدير الزيادة نحو : ما زيد بقائم
2. تقدير الحذف نحو : بخير ، في جواب كيف حالك ؟
3. تقدير الفصل نحو : ويكون بالأجنبي نحو علمت لا يدك الله - ما كان من أمرك وقد يكون بغيره نحو "حياك الله "
4. تقدير الإضمار ، والضمير قد يكون تقديرًا للعامل كما في نحو ، نحو جئت لأخذ الكتاب (والنصب بأن مضمرة) ، كما يكون تقديرًا للضمير المستتر نحو: زيد قائم ، كما يكون مفسراً نحو : نعم قوماً معشراً .
5. تقدير التقديم والتأخير ، نحو إياك نعبد
6. تقدير الحلول محل المفرد ويكون ذلك من حيث: 1. الإعراب كالجمل ذوات المحل ومن حيث المعني ، كما في المركبات المختلفة عدديّة، ومزجية، وإسنادية وفي المصادر المؤولة بأنواعها وقد يكون تضميناً: وهو

(1) تمام حسان ، الأصول ، ص 216 ، مرجع سابق

يشتمل تضمين المتعدى معنى اللازم وتضمين الحرف معنى الحرف
وحكاية الزمن كما في قول جحدر:
فإن أهلك قرب فتى سيبكي على مهذبٍ رخص البنان
وقد يكون التقدير نياية، والنياية لها صور متعددة منها :
(أ) نياية الحرف عن الحرف ،ومن هنا كان تعدد معانى الحروف وكأن الأمر
بدأ بالتضمن 0 وانتهى بالنياية
(ب) نياية العوض عن المعوض نحو ،اللهم .
(ج) نياية المصدر عن الفعل نحو:ضربا زيدا.
(د) نياية عن الفعل مثل ((يا)) فى النداء و((ألا)) فى الاستثناء و نياية ما عن
كان فى نحو أما أنت بُرا فاقترَب .
(هـ) نياية الحال عن الخبر نحو ((ضربى العبد مسيئاً)).
(و) نياية الفاعل عن الخبر زيد .
(ز) نياية المفعول عن الفاعل فى نحو ((ضُرِبَ زيداً))
((فالزيادة والحذف والفصل والاضمار والتقديم والتأخير والمحل والنياية
والتضمين))
هذه هي أوجه التخرِيج .

ثانياً : أضرب من توجيهات النحاة تدخل في التخرِيج :
للنحاة أضرب من التوجيهات تدخل في التخرِيج منها :

1. أصل الوضع :

إن أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا به إلى الاقتصاد العلمي تجنباً
للخوض في أوابد المفردات وتلك الغاية التي يرمى إلى أصل القاعدة
وإن أصل وضع الحرف بني على فكرة تذوق الحرف كما حددها النحاة ،
وقد كان هذا التذوق يتم بإسكان الحرف بعد الهمزة مكسورة ، فالمخرج
والصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصر أصل الوضع بالنسبة لهذا
الحرف . ولكن هناك ذوقا وعرفا لغويا عن العرب أصحاب السليقة جعلهم
يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضاد وبألفون توالي الأشثات فإذا توالي
المثلان أوالمتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليهما ومن ثم عدلوا
عن الأصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الأخر أو بعض صفاته فألوا بالنطق
إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب ...الخ ويكون هنا التخرِيج حيث تكون
هنالك مخالفة للقاعدة الأساسية ولكن الخط العربي لم يعترف بظاهرة
العدول عن الأصل فخصص لكل أصل رمزهائي، وتغاضى عن الفروع
التي جاء بها العدول وجعل ذلك من قبيل الاقتصاد ، ومعنى هذا الاقتصاد
في جهد المتكلم أدى إلى العدول ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدى إلى
الاستصحاب . وقد كان على الكاتب أن يراعي الفرق بين الأصول ويتجاهل
الفروق بين الفروع . فكان عليه أن يراعي الفرق بين النون في "نام"
والقاف في "قام" و الصاد في "صام" والسين في "سام" وغيرها ولكنه
كان عليه أيضا أن يتجاهل الفروع بين فروع النون التي تبدو في كلمات
مثل : " نام ، وينبغي ، وينسى وينشئ وينجح " وغيرها حيث نرى هذه
النونات نونا واحدة . فإذا كان عمل المتكلم عدولاً عن الأصل فإن عمل
الكاتب رد ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليثول به إلى الاستصحاب .
والعدول عن أصل وضع الكلمة إما أن يكون عدولا مطرداً أو غير مطرد .
فإذا لم يكن العدول مطرداً فذلك ما سماه النحاة شاذاً أي خرج عن

القاعدة فإن كان فصيحاً فإنه يحفظ ولا يقاس عليه من أمثلة ذلك قول
(الراجز : 1)

الحمد لله العلي الأجلل (أي الأجل)

وقوله : أو الفاكمة من ورق الحمى (أي الحمام) وغيره وهذا من قبيل
أمن اللبس

وأما إذا كان العدول مطرد فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال
أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة الخ وهي قواعد تشبه
قواعد الإدغام لأنها تبنى على الذوق العربي بالنسبة للاستثقال
والاستخفاف وغيرها ولعل من أنواع التخريج :

1. رد الصيغ الصرفية لأصولها المفترضة مثلما في قولهم (قال) حيث
أصلها (قول) و(باع) وأصلها (بيع) والقاعدة الصرفية تقول: " إذا تحركت
الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا " وإذا الواو أو الياء متطرفة إثر
ألف زائده قلبت همزة مثل (كساء) التي أصلها (كسوى) و(بناء) التي
أصلها (يبنى) وغيرها إذا سكن أول المثليين وحرك ثانيهما وجب إدغامهما
مثل (ردّ ومدّ) التي أصلهما (ردّ) و(مدّ) وكذلك تنقل حركة المعتل
كل حرف شمسي يتلوها مثل (الصلاة) وكذلك إذا التقت الواو والياء
وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء مثل (سيّد
وميت) التي أصلهما (سيود وميوت)⁽¹⁾ وغيرها من القواعد الصرفية
ونجد التخريج في الصرف بكثره وكذلك نجده في

2. المبني للمجهول مثل (عولج وقيل وصوحب) وغيرها من الأفعال .
وقد يكون التعليل نوعاً من التخريج كتعليل بناء الأسماء لأن الأصل في
الأسماء الإعراب فإذا جاءت مبنية بحثنا عن علة بنائها وكان هذا التعليل
نوعاً من أنواع التخريج ليوافق الفرع الأصل وما جاء على أصله لا يسأل
عن علته .

أما العدول عن أصل وضع الجملة إن هذا الأصل نمط خاص تتحقق به
الإفادة . وهذا النمط في الجملة الإسمية مبتدأ وخبر وفي الجملة الفعلية
فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل . والجملة كلام ، " والكلام هو اللفظ
المركب المفيد بالوضع " أي المفيد بحكم أصل وضعه ، لأن أصل الكلام
أن يكون للفائدة ، ولأننا لو لم نراع هذا النمط وترتيب الكلمات وعلاقتها
لم يكن مفيد . وزد على ذلك أن أصل وضع الجملة يشتمل أيضاً على
أصول أخرى مثل الذكر والإظهار والوصل والتضام إلى جانب الرتبة
والعامل الخ .⁽²⁾

والعدول عن أصل وضع الجملة وأن يكون بالعدول عن أي واحد من هذه
الأصول بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم
والتأخير أو التوسيع في الإعراب ، وهذا العدول إما أن يكون مطرداً أو
غير مطرد فإن كان غير مطرد فالنحاة يسمونه " شاذ " أو " ضرورة " أو
" نادر " أو غير ذلك وهذا ترخيص عند أمن اللبس وذلك عندما ينسب إلى
العربي الفصيح أما إذا كان العدول مطرداً فإنه عندئذ يخضع للإعتبارات
الآتية :

1 . الفائدة أو أمن اللبس (فلا بد أن تتحقق الفائدة على الرغم من
العدول) .

(1) تمام حسان ، الأصول ، ص 128

(1) الشيخ أحمد الحملاوي ، شذا العرف فيفن الصرف ، مكتبة الأداب ، القاهرة ، 2003 ، ص 119

(2) تمام حسان ، الأصول ، ص 128

2 . الخضوع لقواعد معينة يتم هذا العدول في ضوئها ويطرد في ضوئها . ويتضح خضوع العدول لأمن اللبس في وجوب أن يكون هنالك دليل على المحذوف وضرورة التفسير والتعليل عند الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير وغيرها والقواعد التي تخضع له العدول هي القواعد التي تنظر في تقديم الخبر وجوباً أو جوازاً وكذلك قواعد تقديم المفعول به والحال وغيره .

ومن أمثلة ذلك نجده في كتاب الأصول حيث يقول د. تمام " لاحذف الإبدليل وقد يحذف الشيء ويثبت تقديراً و لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير " (1) وغيرها.

والعدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع ، إما مطرد أو غير مطرد فأما إذا كان غير مطرد فهو الذي يحتفظ به إذا كان فصيحاً ثم لا يقاس عليه بسبب الشذوذ إلا ما جاء على نمطه واحتذى تركيبه بعينه . وأما إن كان العدول مطرداً فإن إطراده يجعله أهلاً لأن يقاس عليه لأن الإطراد مناط للقياس ، وسواء أكان المطرد مستصحباً أو معدولاً به عن أصله فإنه يصلح لأن يقاس عليه غيره .

ولنا أن نسأل عن السبب الذي يدعو نظام اللغة العربية إلى العزوف عن الأصل ، وتفضيل العدول إلى الفرع ويبدو أن الجواب يكمن في أحد الأمور الآتية :

1. إرادة أمن اللبس الذي يكون مع الاستصحاب فالمبدأ العام العام في اللغة العربية هو ما عبر عنه ابن مالك بقوله : (2)

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

مثال ذلك أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ مقدماً على الأصل ، ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل على متأخر لفظاً ورتبة ، ولأدى إلى اللبس . عندئذ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر . (3)

2 . مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه ، نعود مرة أخرى إلى أصل تقديم المبتدأ لنتخذه مثلاً ، فهذا التقديم قد يتعارض مع أصل آخر وهو القائل إن أسماء الاستفهام لها الصدارة ، فإذا كان الخبر اسماً من أسماء الاستفهام فإن رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ لأن اسم الاستفهام من الكلمات التركيبية والمبتدأ من كلمات الاشتقاقية والكلمات الاشتقاقية أكثر تأصلاً في حقل الرتبة والافتقار والبناء من الكلمات الاشتقاقية فيصبح الخبر لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ ، فالتعارض هنا بين أصليين من أصول الرتبة . (4)

3 . الذوق العربي في الاداء اللغوي (النطق) وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية ، فقد تكون هنالك قاعدة أصلية صوتية أو صرفية أو نحوية يرد عليها ممن المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافياً للذوق العربي ، فالأصل الفك ولكن توالي المثليين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام ومثل ذلك يقال في حركة الإعراب والعدول عنها إلى

(1) تمام حسان ، الأصول ، ص. 133، مرجع سابق
(2) ابن ع قيل ، شرح ابن ع قيل ، ج 1 ، ص مرجع سابق
(3) تمام حسان ، الأصول ، ص 135 ، مرجع سابق
(4) المرجع السابق ، ص 136.

سكون الالف فوق أو إلى حركة مناسبة . والأصل أن تبدأ الكلمة من حيث نظام اللغة بالساكن في بعض الحالات ويعدل عن هذا الأصل بالتوصل . والأصل أن يتجاوز ساكنان نظريا ولكن يعدل عن هذا الأصل إلى التخلص - وهكذا الحال مع ظواهر الحذف والاسكان والمد والقصر وغيرها .⁽¹⁾

ثالثاً : ما يدخل في الرد إلى الأصل تحت مظلة التخرج :

ما يدخل في الرد إلى الأصل تحت مظلة التخرج عدة أشياء نذكر منها الآتي:

1 . الإعلال في الهمزة : تقلب الهمزة الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع هي⁽²⁾

الأول : أن تتطرفا بعد ألف زائدة ؛ كسما ، وبناء أصلهما سَمَاً وبنائٍ ، بخلاف نحو (قاول ، وبائع) لم تقلب ألف والياء لعدم تطرفهما . وتشاركهما الألفُ ، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة ؛ كحمراء ، إذ أصلها حَمْرَى ؛ كسَكَرَى ، زيدت ألف قبل الآخر للمد ؛ كالف كتاب ، فقلبت الأخيرة همزة .

الثاني : أن تقع عيناً لاسم فاعل فَعَلْ أُعَلِّتَا فيه ؛ نحو قائل وبائع ، أصلها قاول وبائع ، بخلاف نحو عين فهو عاين ، وعور فهو عاور ؛ لأن العين لما صَحَّتْ في الفعل - خوف الإلباس - بعان وعار صَحَّتْ في اسم الفاعل تبعاً للفعل .

الثالث : أن تقعا بعد ألف " مفاعل " وشبهه ، وقد كانتا مَدَتَيْنِ زائدتين في المفرد؛ كعجوز عجائز وصحيفة صحائف بخلاف نحو : قسور ؛ وهو الأسد وقساور ؛ لأن الواو ليست بمدة ومعيشة ومعاش ؛ لأن المددة في المفرد أصلية ، وشذ في مصيبة : مصائب ، وفي منارة : منائر بالقلب ، أصالة المددة في المفرد ، وسهلة شبه الأصلي .

وتشاركهما في ذلك الحكم الألف ؛ كرسالة ورسائل وقلادة وقلائد . الرابع : أن تقعا ثانيتي لينين بينهما ألف " مفاعل " ، سواء أكان اللينان ياءين كنياف : جمع نَيْف ؛ وهو زائد أو كأوائل : جمع أوَّل ، أو مختلفين ؛ كسيائد : جمع سيِّد الذي أصله سيود .

2 . الإعلال في حروف العلة : تدخل تحت عدد من الاقسام أولها : قلب الألف والواو ياء وتقلب الألف ياء في مسألتين :⁽³⁾

الأولى : أن ينكسر ما قبلها ، كما في تكسير وتصغير نحو : مصباح ومفتاح تقول فيهما مصابيح ومفاتيح ، ومُصَيِّح ومُفَيِّح . والثانية : أن تقع تالية لياء التصغير ؛ كقولك في غلام عُلَيْم .

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع نذكر منها :⁽¹⁾

أحدها : أن تقع بعد كسرة في الطرف ، كرضي وقوي و عُفَى مبنياً للمجهول . والغازي والداعي ؛ أو قبل تاء التانيث كسَجِيَّة وغازية و عُرْبَقِيَّة ؛ تصغير عَرْقُوقٍ أو قبل الألف والنون نحو قطران . ثانيهما : أن تقع عين لمصدر فعل أعلت فيه ، وقبلها كسرة وبعد الف كصيام وقيام فخرج نحو سوار وسواك بكسر أولهما ؛ لانتفاء المصدرية ، ولواذ وجوار ، لعدم إعلال عين الفعل ، وقل الإعلال فيما عدم فيه الألف .

(1) المرجع السابق ، ص 136

(2) أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ، 111

(3) . المرجع السابق ص 115

(1) أحمد الحملاوي ، شذا العرف ، ص ، 119 ، مرجع سابق

ثالثها : أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفردة إما مُعَلَّةٌ كدار وديار وحيلة وجيل وغيرها .

رابعها : أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشرط لا يفصل بينهما بفواصل وبشرط أن تكون الأولى منهما أصلية وساكنة سكون أصلياً فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياءاً وإدغامها مثل (سيّد) التي أصلها (سيود) حيث اجتمعت الواو والياء والياء ساكنه فقلبت الواو ياء وكذلك (ميّت) = (ميوت) .

خامسها : أن تقع الواو آخر فعل ماضي بشرط أن تكون رابعة أو أكثر بعد فتحة وبشرط أن تكون انقلبت في المضارع مثل الفعل (أعطى) أعطيت

ثانيها : تقلب الألف والياء واوا : تقلب الألف واواً إذا انضم ما قبلها كبُوع وصورب وتقلب الياء واواً: إن كانت الياء ساكنة منفردة مضموماً ما قبلها في غير جمع ؛ كموقن وموسر فخرج ب " ساكنة " نحو : هَيَام ، وب " مفردة " نحو حَيْض جمع حَائِض وب " مضموماً ما قبلها " : ما إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً وب " غير جمع " ما إذا كانت فيه كبيّض وهيم ، جمعي أبيض وبيضاء وأهيم هيماء ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة . وكذلك تقلب الياء واو إذا انضم قبلها ، وكانت لام " فَعَلَ " بفتح الفاء كتهو أو كان ماهي فية مختوماً بتاء التانيث بُنيت الكلمة عليها . وكذلك تقلب واواً أن كانت لاماً " لَقَلَعِي " بفتح الفاء ؛ اسماً لا صفة كتنقوى وشذ التصحيح في سعيًا ؛ لمكان وكذا أن كانت الياء عيناً " لَفَعَلِي " بضم الفاء ؛ كطوبى .

ثالثها : قلب الواو والياء ألفاً : تقلب الواو ياء ألفاً بعدة شروط منها : (2)

- 1 . أن يتحرك .
- 2 . أن تكون الحركة أصلية .
- 3 . أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وألا يقع بعدهما ألفٌ ولا ياء مشددة إن كانتا

فخرج بالأول : القول والبيع لسكونهما، والثاني: جيل وتوم _بفتح أولهما وثانيهما_ مخففي جِيَالٍ وتَوَاءَمَ _بفتح فسكون ففتح فيهما_ الأول اسم للضَّبَعِ ، والثاني للولد يولد معه آخر، والثالث: العوضَ و الحَيْلَ والسَّوَرِ بالكسر في الأولين والضم في الثالث ، والرابع :ضربَ وَاقد ، وكتبَ يَاسِر ، والخامس : بِيَانٍ وطويل وِخَوْرْتُنُق : اسم قصر بالعراق ، لسكون ما بعدهما .وَرَمِيَا وَعَزَّوَا وَقَتِيَانِ وَعَصَوَانِ ، لوجود الألف ، وَعَلَوِي وَقَتَوِيَّ ، لوجود ياء النسب المشددة .

سادسها : ألا تكون عيناً ((لَفَعَل)) بكسر العين ، الذي الوصفُ منة على أفعال كهيف فهو أهيف ، وعور فهو أعور . وأما إذا كان الوصف منة على غير أفعال ، فإنه يُعَل ، كخاف وهاب . (1)

3 . وما يدخل أيضاً تحت التخرّيج فاء الافتعال وتائه : 1. إذا كانت فاء الافتعال واواً أصلية ، أبدلت تاءً ، وأدغمت في تاء الافتعال ، وكذا ما تَصَرَّفَ منه ، نحو اتَّعد و اتصل ، من الوعد والوصل ، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة ، فلا يجوز إبدالها تاءً ، وإدغامها في تاء الافتعال ؛ في

(2) المرجع السابق ، ص ، 119
(1) أحمد الحملاوي ، شذ العرف ، ص 120 مرجع سابق

- نحو : ايتَرَ من الإزار ، لأن الياء ليست أصلية ، نحو : اوتمن من الأمن ؛ لأن الواو . وشذ في " افتعل " من الأكل : اتكل .
- 2 . وإذا كانت فاؤه صاداً ، أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً — وتسمى هذه أحرف الإطباق — وجب إبدال تائه طاءً في ، فتقول في " افتعل " من الصبر اضطبر ولا يجوز في الفصيح الإدغام ومن الضرب : اضطرب ، بلا إدغام أيضاً وجاء قليلاً اصَّح واصَّرب بقب الثاني إلى الأوَّل ، ثم الإدغام وتقول من الطهر — بالطاء المهلة — اطهر وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وسكون أولهما .
- 3 . وإذا كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زياً ح أبدلت تاؤه دالاً مُهمله ، فتقول في افتعل من دان : ادَّان بالإبدال والإدغام ؛ لوجود المثلين وسكون أولهما ، ومن زجر : ازدجر ، بلا إدغام ، وكم ذكر : اذكر .⁽²⁾
- 4 . وما يدخل تحت مظلة التخريج أيضاً ما ينوب عن الفاعل : يحذف فاعل الفعل للأسباب الآتية :⁽³⁾
- 1 . العلم به ، مثل " حُلِقَ الأنسانُ ضعيفاً "
 - 2 . الجهل به ، مثل " سُرق البيت "
 - 3 . الخوف عليه ، مثل " صُرب فلان "
 - 4 . الخوف منه ، مثل " سُرق البيت "
 - 5 . عدم تعلق فائدة بذكره ، مثل " وإذا حيَّيتُم بتحيَّةٍ فحيُّوا بأحسنٍ منها "

فإنك تقيم مقام الفاعل المفعول به ، وتُعطيه أحكامه فتصيرُهُ مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعُمدةً بعد أن كان قسلةً ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً . تقول في " صَرَبَ رَيْدٌ عَمراً " : " صُربَ عَمْرُو " ، وفي " صَرَبَ رَيْدٌ هندا " : " صُربَتْ هندا " .

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف ، مثل " سير فرسخ " فحذف الفاعل وناب الظرف عنه والأصل " سار الراكب فرسخاً " أو الجار والمجرور مثل : " مُرَّ بِرَيْدٍ " حذف الفاعل وناب الجار والمجرور والأصل " مرَّ القوم بزيد " أو المصدر مثل " جَلَسَ جُلوسُ الأمير " حذف الفاعل وناب المصدر والأصل جلس العالم جلوس الأمير " .⁽¹⁾

وينوب الظرف والمصدر بثلاثة أسباب هي : 1. أن يكون مختصاً 2. أن يكون مُتصِّراً

- 3 . أن لا يكون المفعول به موجود .
- 5 . وما يدخل تحت مظلة التخريج مسائل الاختصاص : ويتمثل ذلك في تقدير عامل النصب
- في نحو " نحن العرب أسخى الناس " فالعرب منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره أخص ، وكذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم : " نحن معاشر الأنبياء لا نُورث ما تركناه صدقة " .⁽²⁾

(2) المرجع السابق ، ص 121

(3) ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ، 3 ، 2002 ، ص 175 — 176 .

(4) ابن ع قيل ، شرح ابن ع قيل ، ج 2 ، ص 298

(1) المرجع السابق ، ص ، 176

(2) بهاء الدين عبد الله بن ع قيل ، شرح ابن ع قيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ج 2 ، ص 298

6 . وكذلك يتجلى التخرّيج في التحذير والإغراء : في تقدير عامل نصب المفعول به في أسلوب التحذير والإغراء ففي التحذير من نحو قولك " وإياك والشر " فإياك فعل منصوب بفعل مضمر وجوباً والتقدير إياك أخطر . ويضمّر الفعل الناصب وجوباً مع التكرار والعطف وعند استخدام إياك فما وجب العطف نحو : " مازِ رأسك والسيف " أي يا مازنُ قي رأسك وأخطر السيف ، أو التكرار نحو : " الضيغم الضيغم " أي أخطر الضيغم . وكذلك يتجلى التخرّيج في تقدير عامل نصب المفعول به في أسلوب الإغراء من نحو : " أخاك أخاك " والتقدير إلزم أخاك .⁽³⁾ وبامعان النظر في التخرّيج النحوي نجدّه ضرباً من ضروب التأويل وتمثلاته وبهذا يمكن إدراجه في دائرة التأويل النحوي .

⁽³⁾ بهاء الدين بن ع قيل ، شرح ابن ع قيل ، ص 300 — 302

الفصل الثالث
دور التأويل في النحو العربي وصلته بأصول النحو
دور التأويل في النحو
صلة التأويل بأصول النحو

دور التأويل في النحو العربي:
لاشك أن التأويل يؤدي دوراً رائداً ومهماً في النحو العربي ، هذا الدور الذي يؤديه يجعله واحداً من وسائل تقعيد القاعدة ، كما جعله واحداً من وسائل تجلية المعنى الخفي ورد الشاذ إلى القاعدة وجعله موافقاً لها . وقد تجلى دور التأويل في عدد من عوامل تفسير القاعدة أو تحليلها أو رد الشاذ إليها أو تجلية غموض الظاهر ، ويمكن بيان ما ذكر بالتفصيل فيما يلي :

1. تقدير المحذوف من العوامل وكذلك تقدير ما تقدم أو ما تأخر من العوامل والمعمولات⁽¹⁾.
 2. تقدير المضمرة من العوامل والمعمولات وبيان حكم الإضمار من حيث الوجوب والجواز .
 3. توجيه القراءات الشاذة والاحتجاج بها .
 4. توفيق ما شذ عن القاعدة وهو هنا ضرب من ضروب التعليل الذي يرتبط بالعامل والعمل والمعمول⁽²⁾.
 5. توجيه الإعراب كما في قولهم — عند إعراب — جملة (اضرب سعيداً) سعيداً هنا مفعول ه منصوب والفاعل محذوف وجوباً وتقديره أنت .
 6. بيان الغموض في بعض التراكييب النحوية ، كما في المصدر المؤول الذي يقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً به وهنا وسيلة من وسائل بيان الحقيقة التي تخرج عن القاعدة كما أنه وجه من أوجه تعزيز وجهات الخلاف⁽³⁾ .
- فعندما نتحدث عن تقدير المحذوف من العوامل والمعمولات وكذلك تقدير ، ما تقدم أو ما تأخر من العوامل والمعمولات فبالرجوع إلى كتاب دلائل الأعجاز نجد أنه قد تحدث عن الحذف وفي خاتمة قوله وضع خلاصة في شأن ما يحذف حيث يقول : " وإذ عرفت هذه الجملة من حال المبتدأ ، فاعلم أن ذلك سبيله في كل شئ ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحذف وفي الحال ينبغي أن يحذف فيها ، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به ."⁽⁴⁾

(1) السعيد شنوفة ، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2009 ، ص 254

(2) المرجع السابق ، 255

(3) المرجع السابق ، 255

(4) أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، كتاب دلائل الأعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط 3 ، 1992 ، ص 152 — 153

ومن أمثلة ذلك حذف المبتدأ حيث قال : " وهذه جملة قد تنكرها حتى تَحْبَرَ عنها ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديلاً أمثلة مما عَرَضَ فيه الحذف ، أنبهك على صحة ما أشرْتُ إليه ، وأقيم الحجج من ذلك عليه وأورد هذه الأبيات :

اعتاد قلبك من ليلى عوائده *** وهاج أهواءك المكنونة الطللُ
ربع قواء أذاع المُعْصِرَاتُ به *** وكل حيران سار ماؤه خصلُ
قال : أراد ، " ذاك ربع قواء أو هو ربع " وقال كأنه قال : تلك دار ولم
يحمل البيت الأول على أن " الربع بدل من الطلل ، لأن الربع أكثر من
الطلل ، والشئ يبدل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشئ من أقل منه
ففاسدٌ لا يُتَصَوَّر .⁽¹⁾ وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل .
وكذلك كما يضمرون المبتدأ فيرفعون ، فقد يضمرون الفعل فينصبون ،
وأورد هذا البيت :

ديار مِيَّةٍ إذ مَيَّ تُسَاعِفْنَا *** وَلَا يُرِي مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
هذا البيت لذى الرمة أورده سيبويه حيث أنشده بنصب "ديار" ، على
إضمار فعل ، كانه قال : أذكر ديار مِيَّة .⁽²⁾

وأود هذا البيت كذلك من أمثلة حذف المبتدأ وقال :
العين تبدي الحُبِّ والبُعْصَا *** وتُظهِرُ الإبرام والتَّقْضَا
دُرَّةً ، ما أَنْصَفْتَنِي فِي الْهَوَى *** وَلَا رَجِمْتَ الْجَسَدَ الْمُنْصَى
عَصْبِي ، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَهْلَهَا *** لَا أَطْعَمُ الْبَارِدَ أَوْ تَرْضَى
والمقصود قوله " غضبي " ، وذلك أن التقدير " هي غضبي " أو " غضبي
هي " .⁽³⁾

وكذلك جاء المزهر للسيوطي : " ومن سنن العرب الحذف والاختصار ؛
يقولون : والله أفعَلُ ذاك ؛ تريد لا أفعَل .⁽⁴⁾
وقد يحذف عامل الحال جوازاً ليدل على حاله كقولك لقاصد السفر : " رَاشِدًا
" ، وللقادم من الحج : " مَاجُورًا " بإضمار " تسافر " ، و" رجعت " وكذلك
قوله تعالى : " بلى قادرين "

اضمر " نجمها " ووجوباً قياساً في أربع صور : نحو : " صَرَبِي زِيدًا قائماً
" ، ونحو " زِيدُ أَبوكَ عَطُوفًا " والتي يبين بها ازدياد أو نقص بتدرج ،
" كَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ فِصَاعِدًا " ، وما ذكر للتوبيخ ، نحو " أَقَائِمًا وقد قعد الناسُ
" أي : " أتوجدُ " ، وسماعاً في غير ذلك ، نحو : " هنيئاً
لَكَ " ، أي : تَبَيَّنَ لَكَ الْخَيْرُ .⁽¹⁾ وكذلك من حذف العامل ويبقى عمله مثلاً
عامل الجر أي حرف الجر حذف رُبُّ مثلاً تحذف (رُبُّ) ويبقى عملها بعد
الفاء والواو ويل وقد يحذف غير " رُبُّ " ويبقى عمله .⁽²⁾ مثلاً في حذف
رُبُّ قول امري القيس أورده ابن هشام في أوضح المسالك :
وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَهُ *** عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي
حيث حذف رُبُّ بعد الواو وبقي عملها في (وليلٍ) ويبقى عمل رُبُّ بعد
الواو كثيراً وكذلك الفاء ويل قليلاً .

(1) الجرجاني ، دلائل الأعجاز ، ص 146 ، مرجع سابق

(2) المرجع السابق ، ص 146

(3) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تدقيق محمد علي الجاوي ، دار الفكر ، بيروت ،
ج 1 ، ص 331

(4) ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 329 ، مرجع سابق

(1) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ص 329 ، مرجع سابق

(2) المرجع السابق ، ص 330

كذلك في الأفعال الناقصة في تقديم أخبارها ومعمول أخبارها وفي تقديم أخبارها حكمه جائز بدليل قوله تعالى: { أَهْوَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ }⁽³⁾ إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور النحاة ، قاسوها على " عسى " واحتج المجيز بنحو قوله تعالى: { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ }⁽⁴⁾ وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتنوع فيه ، وإذا نُفي الفعل بـ " ما " جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً نحو " ما قائماً كان زيد " . ويمتنع على التقديم على " ما " عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين . ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: " كان عندك ، أو في المسجد ، زيدٌ مُعتكفاً " فإن لم يكن أحدهما ، فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً ، والكوفيون يجوزون مطلقاً.⁽⁵⁾

ومن دور التأويل في النحو توجيه القراءات الشاذة وعندما نتحدث عن توجيه القراءات الشاذة والاحتجاج بها لابد من شرح مفهوم القراءة الشاذة وتعريفها المتفق عليه هو " فالقراءة الشاذة هي: التي لم يصح سندها وخالفت الرسم ولا وجه لها في العربية كما عرفت بأنها كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ولم يتواتر سندها " .⁽⁶⁾

التعريف الذي تطمئن إليه النفس في تعريف القراءة الشاذة هو: القراءة التي صح سندها ووافقت اللغة العربية ولو بوجه وخالفت المصحف.⁽⁷⁾

أهمية القراءات الشاذة :

القراءة الشاذة هي التي فقدت عنصرًا هامًا من عناصر الصحة والسلامة ولكن هذا لم يبعدها كثيرًا عن الإفادة منها مع القراءات المتواترة بل كانت رافدًا من روافد علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة، فأهميتها تظهر في المؤلفات العلمية على اختلاف تخصصاتها: فكتب التفسير تعنى بالشواذ وتنقل الكثير منه وتوجهه وتفيد في شرح المعاني وترجيح الآراء، وكتب معاني القرآن وإعرابه تهتم كثيرًا بالشواذ.⁽¹⁾

ثم إن هذه الأهمية للقراءات الشاذة تكمن في النقاط الآتية:⁽²⁾

- 1- عناية المفسرين بها جنبًا إلى جنب مع القراءات المتواترة في كتبهم.

2- أنها تدل على معنى صحيح لا تدل عليه القراءة المتواترة.

3- قد توضح أحيانًا المقصود من القراءة المتواترة .

4- ثم أفرادها في مؤلفات خاصة جمعت الشواذ من أول القرآن إلى آخره.

5- العناية بتوجيهها التوجيه النحوي وبيان كثير من آثارها على اللغة⁽³⁾

6- الاهتمام بالقراءات الشاذة وبيان آثارها على الأحكام في الفقه الإسلامي .

(3) سورة سبأ الآية 40

(4) سورة هود الآية 8

(5) ابن هشام ، أضح المسالك ، ص ، 131 ، مرجع سابق

(6) <http://www.alukah.net/Sharia/0/37/#ixzz26uGjMmfY> 19, 9, 2012

(7) الموقع السابق 19, 9, 20

(1) علي بن حسن ، تعليل القراءات الشاذة للعبكري ، مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1420هـ ، ع 12 ، ص 468

(2) <http://www.alukah.net/Sharia/0/37/#ixzz272Bn5BMr> 20.9. 2012

(3) محمد سمير ، أثر القرآن في الفقه الإسلامي ، أضواء السلف ، الرياض ، 1418 ، ط 1 ، ص 25

موقف اللغويين والنحاة من القراءات الشاذة :

يعتبر القرآن الكريم بقراءته المتواترة والشاذة أصلاً أصيلاً بالنسبة للنحو العربي فقد ارتبط النحو بالقرآن منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً فقد (وقف النحاة من القراءات الشاذة موقفاً نحوياً التزموا فيه بالمقياس، فقبلوا منها ما وافقهم ورفضوا ما تآبى عليهم، ولم يكن ثمة ما يميز في هذه المواقف بين بصري وكوفي أو بغدادى خلافاً لما كان ذائناً بين الباحثين، فقد كان الخليل وسيبويه وأبو عبيدة معمر بن المثنى البصريون يسلمون بوجوه كثيرة منها، وكان الفراء وابن مجاهد والطبري الكوفيون ينكرون بعضها)⁽⁴⁾

أوضحت الدراسات أن النحاة كانت مواقفهم من القراءة الشاذة مواقف (علمية منهجية تتفق ومواقفهم من سائر الأساليب اللغوية، فقد جعلوها مصدرًا من مصادر احتجاجهم إلى جانب القراءات المشهورة والشعر وأقوال العرب وأخضعوها لمقاييسهم العامة وربطوا احترامهم لها بمدى انقيادها أو تأييدها على تلك المقاييس، فما اتفق منها معهم اعتدوا به وجاهروا في الانتصار له، وما خالفهم احتالوا له وأولوه أو أسفروا عن طعن فيه)⁽⁵⁾

⁽⁴⁾ 2012. 9. 19 <http://www.alukah.net/Sharia/0/37/#ixzz272Bn5BMr>

⁽⁵⁾ الموقع السابق

بين من هذا أن موقف النحاة من القراءات الشاذة كان على رأيين:
الفريق الأول: احترام هذه القراءات وأجلها وهم كثير من النحاة واللغويين
وعبر عن هذا الموقف ابن خالويه والرازي قال الأول: (قد أجمع الناس
جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا
خلاف في ذلك)⁽¹⁾

قال الرازي: (إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن
أولى من هذا كله)⁽²⁾

أما الفريق الثاني: فقد رفض كثيراً من القراءات وطعن فيها لا أقول
الشاذة بل والمتواتر كذلك، فيرميها تارة بالخطأ، وتارة بالرداءة وأخرى
بالضعف لأنهم وضعوا معايير وقواعد للغة، فإذا اصطدمت القراءة بما
وضعه من المعايير لجأوا إلى طرق مختلفة لردها: إما أولوها أو رفضوها
أو رموها بالضعف أو الشذوذ ولعل السبب في ذلك يعود إلى اعتقادهم أن
القراءات مجرد آراء

وليس لها صلة بالرسول عليه الصلاة والسلام فهي ضعيفة السند، وبالتالي
لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجة - فردوها لذلك أو باجتهاد من بعضهم
حسب ما غلب على ظنه بتخطئة القراءة وتخطئة من قرأ بها وبالنظر إلى
كتب النحاة واللغويين يتبين أن القراءات متواترها وشاذها كانت حجة عند
أغلبهم حتى النزر اليسير الذي أنكرها كان ذلك الإنكار لقيام مانع عنده،
أما مع عدم المانع فكانت القراءات عند الجميع حجة.

ولذلك يقول السيوطي: (وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات
الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها
في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع
على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما
ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن
اختلف في الاحتجاج بها في الفقه).⁽³⁾

وهذا وغيره يؤكد منزله القراءات الشاذة عند علماء العربية واهتمامهم
بها.

الاحتجاج للقراءات الشاذة

هنالك فرق بين الاحتجاج للقراءات والاحتجاج بالقراءات، فالأول فن من
فنون القراءات ويقصد به (الكشف عن وجه القراءة في نحوها أو صرفها
أو لغتها، وتسويغ الاختيار، وذلك بأساليب اللغة الأخرى من قرآن وشعر
ولغات، ولا يراد به توثيق القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها).
ذلك لأن التوثيق وإثبات صحة القواعد إنما هو مقرر في علم النحو ومن
أصوله⁽¹⁾ لغاية من الاحتجاج لقراءة إنما هو للكشف عن الوجوه النحوية،
وتبيين مراتبها لا الاحتجاج بمعنى الإثبات كما خيل لبعضهم⁽²⁾
ثم أن توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة لما
يتطلب من معرفة دقيقة بالعربية واستعمالاتها وأساليبها⁽³⁾

(1) جلال الدين السيوطي، المزهري ج 1، ص مرجع سابق

(2) فخر الدين محمد بن عمر الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1411هـ، ج 3، ص 193

(3) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأقتراح ومعه شرحه لأصباح، محمود فجال، دار القلم، دمشق، 1989، ط 1،
ص 67-68

(1) محمود بن أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، بيروت، 1419هـ، ط 1، ص 206

(2) سعيد الأفغاني، في أصول النحو المكتب الإسلامي، بيروت، 1407، ص 6

(3) علي بن حسين البواب، كتاب تعليل القراءات الشاذة للعكبري، ص 468، مرجع سابق

كتب اللغة والنحو فاهتمامها بالقراءات الشاذة لا يخفى على أحد يقول محمد عزيمة (القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد)⁽⁴⁾ وعندما نتحدث عن توفيق ما شذ عن القاعدة نقول إن القاعدة هي الأصل الذي يحكم الكلمة والجمله ويكون الشذوذ عن القاعدة بالخروج عن الأصل والقاعدة تحكم هذا الخروج أو العدول ومن أمثلة ذلك ما أورده دكتور تمام حسان في الأصول :⁽⁵⁾

1 . إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاً نحو : " قال وباع " .
2 . إذا التقت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء والياء نحو : " سيّد وميّت " . وغيرها من الأمثلة التي أوردها . ويكون التعليل في مثل هذه الأمثلة رد إلى أصل القاعدة والرد إلى الأصل هو تأويل .
أما بيان الغموض في بعض التراكيب النحوية ، كما في المصدر المؤول الذي يقع فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً أو مفعولاً به وهنا يكون التأويل وسيلة من وسائل بيان الحقيقة التي تخرج عن القاعدة كما أنه وجه من أوجه تعزيز وجهات الخلاف لاشك أن الجملة الأسمية مكونة من مبتدأ وخبر وهما اسمان والجملة الفعلية الفاعل اسماً وكذلك المفعول به فعند حذف هذه لابد أن يوضع مكانها اسم فيجئ بالمصدر المؤول لأنه لا يصح أن تبدأ الجملة بغير اسم والمصدر نوع من الأسماء ويتركب المصدر من : 1 . أن والفعل والمضارع نحو : " ينبغي أن تقول الحق " والتقدير : قول الحق .
2 . ما والفعل الماضي نحو : " سرني ما قلت الحق " والتقدير قولك .
3 . أن ومعمولها نحو : " علمت أنك مسافر غداً " والتقدير سفرك
ويأخذ المؤول إعراب المصدر الصريح الذي يحل محله ، فيقع في المواقع الإعرابية الآتية :

- 1 . في محل رفع المبتدأ : نحو قوله تعالى : { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ }⁽¹⁾ التقدير : صيامكم خير لكم .
- 2 . في محل رفع خبر المبتدأ : نحو قوله تعالى : " ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً إلا أن يسجن " تقدير : السجن ، خبر المبتدأ .
- 3 . في محل رفع فاعل : نحو قوله تعالى : " فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه " والتقدير : كونه عدواً لله
- 4 . في محل رفع نائب الفاعل : نحو قوله تعالى : " يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى " التقدير : يخيل سعيها .
- 5 . في محل نصب مفعول به : نحو قوله تعالى : " ويريد الله أن يحق الحق بكلماته " (4) التقدير ويريد الله إحقاق الحق .
- 6 . في محل جر بالحرف : نحو قوله تعالى : " ولقد كنتم تمنون الموت قبل أن تلقوه " والتقدير : من قبل لقائه .
ويكون بذلك التأويل وسيلة من وسائل بيان الحقيقة وإزالة الغموض في بعض التراكيب النحوية .

(4) <http://www.alukah.net/Sharia/0/37/#ixzz272Bn5BMr>

(5) تمام حسان ، الأصول ، ص ، 129

(1) سورة البقرة ، الآية 184

صلة التأويل بأصول النحو :

أصول النحو المتفق عليها هي السماع (النقل) والقياس والأجماع , والقياس عند الكلام عن صلة التأويل بأصول النحو يمكن الكلام عن الأصل وكيفية توصل النحاة إلى فكرة الأصل .

وفكرة الأصل والفرع ترجع إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وأيضاً تتأكد صلة التأويل بأصول النحو هي الضوابط المنهجية التي حكمت عقول النحاة ووجهتهم عند تقعيد قواعد النحو فكانت هذه الأصول ضوابط منهجية وعلمية وموضوعية حكمت البحث النحوي ومنعته من الانزلاق في الأوهام والأراء الشخصية , فإذا كانت تلك الأصول هي الضوابط المنهجية التي استخدمها النحاة في إنتاج القواعد النحوية وتقعيدها بدءاً من الاستقراء إلى التقنين والتعميم ثم التحليل والتفسير فإن التأويل يعد جزءاً من وسائل تقعيد قواعد النحو وضبطها وتفسيرها وتوفيقيها ورد الشاذ إليها وتوجيه ما خرج عنها من النصوص , وبهذا تتأكد لنا صلة التأويل بأصول النحو , وأن صلته بتلك الأصول تعد صلة قوية لا يمكن للأصوليين ولا النحاة الفروعيين الاستغناء عنه في تقدير المحذوفات من عوامل ومعمولاً وحركات إعراب مما يعد ضرباً من ضروب تفسير نظرية النحو وجعلها متماسكة مترابطة ليس فيها تضارب ولا اختلاف .⁽²⁾

فقد كان تعريف الأصل عند النحاة الأوائل بعد الخليل يعني الصورة المثالية للفظ أو القاعدة التي لها صورة فرعية تقابلها هذا التعريف يراعي الفترة التي استقر فيها المصطلح بفضل الخليل بن أحمد الفراهيدي كمفهوم مجرد في أوساط النحاة يعني الصورة المثالية للفظ أو القاعدة التي لها صور فرعية تقابلها وأما قبل الخليل فقد نُسب وضع الأصل أول ما نُسب إلى أبي الأسود الدؤلي فكان أول من أُصل لذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود لكن كل ذلك لا يعني سوى أن أبا الأسود وضع بعض قواعد النحو التعليمية التي زادها من بعده وكذلك نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز وغيرهم وضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً . ولا يوجد نص واحد لأبي الأسود ولا غيره ممن جاء قبل الخليل يثبت معرفتهم بأصل الظاهرة اللغوية وصورتها الفرعية وإنما تدل الشواهد المطردة على أن الخليل بن أحمد هو صاحب فكرة أن للظواهر اللغوية أصلاً وفرعاً وفكرة الأصل والفرع الهدف منها إرجاع اللغة إلى صورتها المثالية التي يظن الخليل أنها كانت عليها قبل أن يشذ منها شيء , ولذا اشتهر الخليل بالتعليل الذي قصد به أن يُبرئ العربية من كل عيب ويفسر شذوذها بما يليق للعقل والحس .

لاسيما إذا طالعنا كتب النحاة في أصول النحو , وقلبنا المعاني الظاهرة الجلية لمصطلح الأصل وجدناها لاتخرج عن معنيين رئيسيين يتفرع منهما معان أخرى وهذان المعنيان الرئيسان للأصل هما وقد يطلق مصطلح الأصل على شيء إطلاقاً تجوزياً فلا يكون له مقابل يخالف بنيته وقد يطلق , إطلاقاً حقيقياً يراد به أن يكون له فرع يمثل صورته البنيوية فالمعنى الأول هو الأصل التجوزي : وينقسم إلى مفهومين هما : المعنى الأول المقيس عليه , والدليل النحوي .

(2) . حسن خميس الملخ , التفكير العلمي في النحو العربي , دار الشروق , عمان , الأردن , ط 1 , 2002 , ص 210 - 213

والمعنى الثاني : أصل الظاهرة اللغوية : وينقسم إلى مفهومين أيضاً هما أصل اللفظ والقاعدة المثالية .⁽¹⁾

المعنى الأول : الأصل التجوزي : ينقسم إلى مفهومين :⁽²⁾

المفهوم الأول : أن يطلق الأصل على المقيس عليه في الحمل : دون أن يراد بذلك أن له صورة بنيوية أخرى مقابلة له ومثاله أنك إذا سمعت " قام زيد" جاز لك أن تقيس عمراً على زيد في الفاعلية فتقول : " قام عمرو " , فالمقيس هنا عمرو والمقيس عليه هو " زيد " والحكم هو الفاعلية والعلة الجامعة بينهما هي الاسمية ؛ إذ أن كل اسم يصلح أن يكون فاعلاً ففي هذا المثال وغيره

يسمي النحاة المقيس عليه أصلاً أحياناً بدل مصطلح مقيس عليه وأنت ترى أن البنية " عمرو " ليست فرعاً حقيقياً لبنية " زيد " المسماة بالأصل , وإنما هما بنيتان مختلفتان .⁽³⁾

ولقد أخذ النحاة من الفقهاء تسمية المقيس والمقيس عليه وهذه محاكاة لهم .

والمفهوم الثاني : أن يقصد أن يقصد به الدليل النحوي الذي يستدل به على الأحكام والقواعد النحوية , وقد خصصوا لهذه الأدلة علماً سموه أصول النحو تشبيهاً له بأصول الفقه , وكلاهما يبحث فيما يخص الأدلة الإجمالية التي ينبغي للمجتهد أن يعرف درجاتها وترتيبها وشروطها .

المعنى الثاني : أصل الظاهرة اللغوية : وهو الأصل الذي يمكن أن نضع له صورة بنيوية ونضرب لأصل الظاهرة مثالين :⁽⁴⁾

1 . ((كقولنا الأصل في قام : قوم)) فنرى كيف اعتبر النحاة " قام " فرعاً على " قوم " ؛ لأن حروفها الثلاثة الأصلية التي تخرج منها سائر مشتقاتها هي " ق و م " فمنها تشتق : قام , يقوم , قُم , مَقام ... الخ .

2 . ((... الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً ...)) فهذه قاعدة وضعها النحاة بعد أن وجدوا أن أغلب الأفعال مبنية لعدم يصرّفها في المعاني كتصرف الأسماء , فلذا تعتبر أية جملة فيها فعل مضارع مبني – لاتصاله بنون النسوة أونون التوكيد – هي البنية التي توافق قاعدة " الأصل في الأفعال البناء " أما البنية التي يأتي فيها الفعل المضارع معرباً – بالرفع أو النصب أو الجزم – فهي الفرع .

فيما يلي نتحدث عن علاقة القياس بالقاعدة : أحد معاني القياس الحمل وهو : أن يقوم المتكلم أو النحوي بإخضاع مثال لحكم آخر على أن تكون بينهما علاقة تماثل أو تشابه أو اطراد أو تضاد بين المحمول والمحمول عليه وهذه العلاقة تسمى العلة .⁽³⁾

والثاني : القاعدة سواء أكانت مثالية أو استثنائية .

وبهذا فإن معنى القياس هنا تفسير القواعد النحوية وتأويلها لأنه لا يُعقل أن يتعلم طالب النحو

القواعد الثالية فقط . فبهذا تبرز صلة التأويل بأصول النحو . وللتأويل صلة بالقياس لأن القيلس يتكون من أربعة أركان وهي : المقيس عليه والمقيس والحكم والعلة وهي التي تسوغ تعدية حكم الأصل إلى الفرع

(1) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي , التعليل النحوي فيالدرس اللغوي القديم والحديث , دار المسيرة , عمان , الأردن , 2007 , ط 1 , ص 48

(2) لمرجع السابق نفسه , ص 48

(3) المرجع السابق , ص 49

(4) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي , التعليل النحوي في الدرس اللغوي , ص 51

(3) المرجع السابق , ص 57

ولما كانت تعدية حكم الأصل حملاً على معنى أو شبهه أو غيره فإن ذلك يعد ارتباطاً بالتأويل لأن الحمل ضرب من ضروب التأويل كما أن رد الفرع إلى الأصل كذلك ضرب من ضروب التأويل وبهذا تتأكد صلة التأويل بأصول النحو .

ولاشك أن التأويل الذي هو وسيلة تععيد القاعدة وانتاجها في كافة العلوم الاسلامية . وقد أدى دوراً علمياً كبيراً في تععيد النحو العربي وتوفيق قواعده والإلتزام بالنصوص اللغوية الواردة عن عصر الاستشهاد وقد تجلّى دور التأويل في النحو العربي في عدة ظواهر منها :

1 . ظاهرة الحذف والتقدير :

ظاهرة الحذف مظهر من مظاهر التأويل والغرض منها تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لاتخفى في الوقت نفسه بما تقتضيه القواعد من أحكام كإسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان من حكم إعرابي أو غيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد ، والحذف بهذا المفهوم يلتقي بالتقدير في مواضع محددة هي : تقدير الحركة الإعرابية ، وتقدير الجملة فما فوقها ، وتقدير بعض أجزائها .⁽¹⁾

والحذف والتقدير من مظاهر التأويل التي لجأ النحاة إليها لتوفيق النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ، هذه ظاهرة الحذف والتقدير من ظواهر التأويل تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل إلى تقدير الجملة والتركيب والكلام . والحركة الإعرابية تقدر في مواضع متعددة من النحو العربي والذي يطرد منها مايلي :

أولاً : الجمل التي لها محل من الإعراب فمثلاً الجملة الواقعة خبراً تقدر فيها حركة الرفع في بابي المبتدأ وإن ، وحركة النصب في بابي كان و ظن نحو الحديقة أشجارها مورقة فجملة أشجارها مورقة جملة اسمية في رفع خبر المبتدأ وهكذا في الأخريات .

والجملة الواقعة حالاً وتقدر فيها حركة النصب كما في قوله تعالى : " وَلَا تَمُنُّ بِتَسْتَكْبِرُ " (2)

فجملة تستكبر جملة فعلية في محل نصب حال والجملة الواقعة مفعول به تقدر فيها حركة النصب كما " في علمت أن محمداً قائم " ، فجملة أن محمداً قائم في محل نصب مفعولي علم والجملة الواقعة مضافاً إليها وتقدر فيها حركة الجر كما في " الحق عليّ يوم أتيتك " فجملة أتيتك جملة فعلية في محل جر مضاف إليه وهكذا يمكن أن يقال في بقية الجمل التي لها محل من الإعراب .

ثانياً : المصدر المؤول : وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه الإعرابي ، فتقدر فيه

حركة الرفع في نحو " وأن تصوموا خيراً لكم " لأننا نقول في إعرابه " أن تصوموا " مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ ، كما تقدر عليه حركة النصب في نحو : " أرفض أن يستهتر المسلم بالصيام " ففي إعرابه أن يستهتر يقال أن حرف مصدرية ونصب يستهتر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والمصدر المؤول (أن يستهتر) في محل نصب مفعول به ،

(1) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، القاهرة ، 2006 ، ص 248
(2) سورة المدثر ، الآية 6

كما تقدر عليه حركة الجر في نحو في " أن تحسن إلى الناس رضا الله " ففي إعراب أن "تحسن" نقول مصدر مؤول في محل جر .
ثالثاً : في الأسماء المقصورة : وتقدر فيها الحركات الإعرابية الثلاث الرفع , والنصب , والجر كما في الجمل الآتية :

* ليلى طالبة ناجحة .

* إنَّ ليلى طالبة ناجحة .

* بليلى يبدأ النجاح .

رابعاً : الأسماء المنقوصة : ويطرد تقدير الحركات فيها في حالتي الرفع والجر كما في :

• القاضي عادل .

* في حكم القاضي عدل .

خامساً : في الأسماء المبنية : وتقدر الحركات الإعرابية في جميع

تلك الأنواع فالاسم المبني يأتي في محل رفع , كما يأتي في محل جر

, كما يأتي في محل نصب والجمل التالية توضح ذلك :

1 . ذهبنا إلى الحديقة .

2 . شكرنا صاحب الحديقة على زيارته .

3 . فينا قوة ونشاط .

فالضمير (نا) في الجملة الأولى جاء في محل رفع فاعل , وفي الجملة الثانية جاء في محل نصب مفعول به , وفي الجملة الثالثة جاء في محل

جر بفي , وفي الأحوال الثلاثة قدرنا حركة الإعراب على الضمير .

سادساً : في الفعل المضارع المبني : ويطرد عند النحاة فيه تقدير

الحركات الثلاث سواء أكان مبنيًا على الفتح أو أكان مبنيًا على السكون .

سابعاً : الفعل المضارع المعتل الآخر : ويطرد فيه تقدير حركتي الرفع والنصب إذا كان معتلاً بالألف ولا يطرد التقدير في المعتل بالواو أو الياء إلا

في حركة واحدة

ثامناً : تقدير بعض أجزاء الجملة : كما هو الحال في تقدير ناصب المنادى

عند البصريين , وكما هو الحال في تقدير ناصب المفعول به في كل من

أسلوب الإغراء والتحذير والاختصاص .

تاسعاً : حذف الجملة وتقديرها : يرى النحاة أنَّ حذف الجملة مطرد في

مواضع محددة تناولوها في أبواب منها :⁽¹⁾

1 . القسم حيث تحذف جملة القسم حيناً وجملة الجواب الجواب حيناً

آخر .

2 . جملة الشرط إذ تحذف جملة الشرط وحدها أو مع الإداء في مواضع

وجملة الجواب وحدها في مواضع , كما تحذف الجملتان في مواضع .

3 . الظروف والجار والمجرور : إذ يحذف متعلقها جوازاً حيناً ووجوباً آخر

ولكل مواضع يطرد فيها .

ويمكن عن إراد الاستزادة أن يراجع ذلك في مظانه.⁽¹⁾

2 . ومن مظاهر التأويل التي أدت دوراً كبيراً في النحو تأويل النصوص

المخالفة لقواعد الترتيب بين الصيغ فإذا قوبلت القاعدة النحوية المقررة

لذلك بنصوص مخالفة لما أقرته جرى تأويل تلك النصوص بما يتوافق مع

القاعدة النحوية وأمثله كثيرة في النحو تتجسد في :⁽³⁾ ذكر

⁽¹⁾ انظر الحذف والتقدير في النحو العربي , علي أبو المكارم , ص 211 وما بعدها .

⁽²⁾ علي أبو المكارم , أصول التفكير النحوي , ص 303 و مرجع سابق

الواحد والمراد به الجمع كما في قوله تعالى : " ثم يخرجكم طفلاً " .
وأيضاً تتجسد في ذكر الجمع والمراد به ما دونه : أقل الجمع عند النحاة
ثلاثة , وقد وردت نصوص كثيرة ذكر فيها الجمع والمراد بها واحد أو اثنان ,
حتى قرر ابن فارس صراحة أن " من سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع
والمراد بها واحد واثنان " (2) ومنه قوله تعالى " إن الذين ينادونك من
وراء الحجرات " (3) وكان المنادى واحداً .
وأيضاً تتجسد في الالتفات : الأصل في الضمائر أن تطابق ما يعود عليه ,
فإذا كان ما يعود عليه مخاطباً عُبر بضمير الخطاب , وإذا كان غائباً
استعمل ضمير الغياب , وأما إذا كان مُتكلماً فإنه لابد من استخدام ضمير
المتكلم . ولكن وردت نصوص كثيرة لم يطابق فيها الضمير
ما يعود عليه , واستخدم فيها ضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب أو
عُبر بضمير الغياب بدلاً من ضمير الخطاب ولقد علل النحاة ذلك بأنه نوع
من الالتفات الذي يهدف إلى تأكيد المعنى وتقويته , لما يتضمنه بالضرورة
من إثارة لإنتباه السامع وشحذ فكره حين يفاجأ بضمير
يعود على غير ما هو له , فيبذل من طاقاته الفكرية , يكشف به ما يعود
إليه , ثم يحاول أن يستكشف بعد ذلك السر في التفاوت بين الضمير وما
يشار به إليه . وبذلك لا يظل السامع في موقف سلبي دائماً , يتلقى من
المتكلم أو الكاتب دون جهد منه في استكناه مضمون ما يقال , وإنما
يشارك إيجابياً في النشاط اللغوي حتى وإن كان سامعاً . فيحقق بذلك
هدفاً أساسياً للنشاط اللغوي وهو أن يكون وسيلة اتصال اجتماعي
حقيقي يعبر به الفرد من عالمه المغلق وينطق به إشار ذاته ليتفاعل مع
ما حوله ومن حوله . وأمثلة الالتفات كثيرة نذكر منها : التعبير بضمير
الغياب مكان ضمير الخطاب ويصطلح عليه بالالتفات من المخاطب إلى
الغائب . وكذلك تحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب ومنه قوله تعالى
" حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم " (1)
وأيضاً تتجسد في تانيث المذكر (2) : التطابق في التذكير والتأنيث أحد
الخصائص الجوهرية في الأساليب اللغوية حتى فرض النحاة ذلك قاعدة لا
يصح الخروج عليها , ولكن وردت نصوص كثيرة افتقدت هذا التطابق , فقد
أولها النحاة بواسطة أسلوب الحمل على المعنى ومن ذلك التعبير عن
المذكر بلفظ المؤنث ومنه قوله تعالى : " قال إنه يقول بقرة صفراء فاقع
لونها تسر الناظرين " (2)
وأيضاً تتجسد في تذكير المؤنث : (4) ويرى النحاة أن تذكير المؤنث على
الرغم من كونه خروجاً عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوي فإنه
يستند إلى بعض الأصول النحوية ؛ إذ الأصل عندهم التذكير أما التأنيث
ففرع منه , فإذا ذكَّرت المؤنث فقد رددت الفرع إلى الأصل ولذلك فإن
تذكير المؤنث هو أهم نتائج ذلك الاصطلاح المعروف ببرد الفرع إلى الأصل
وأمثله كثيرة منها قول تعالى : " فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي " (5)
أي هذا الشخص .

(2) المرجع السابق , ص 304

(3) سورة الحجرات , الآية 4

(3) سورة يونس , الآية 22

(4) د . علي أبو المكارم , أصول التفكير النحوي , ص 309 , مرجع سابق

(5) سورة البقرة , الآية 69

(6) د . علي أبو المكارم , أصول التفكير النحوي , ص 311 , مرجع سابق

(1) سورة الأنعام , الآية

الخاتمة :

في هذا البحث تناولت الباحثة ظاهرة التأويل وتجلياته وتمثلاته في النحو العربي وقد بينت من خلال ثلاثة فصول البحث مفهوم التأويل وأنه ظاهرة أو وسيلة لتقعيد القواعد اشتراك في عدد من العلوم الإسلامية كالتفسير والأصول والحديث علم العقيدة وعلم الكلام ثم تناولته في النحو خاصة مبينة أنه ظهر في تمثلات عدة كالتخريج والتقدير والحمل والتوجيه وما إلى ذلك .

وقد خلُصت من هذه الدراسة إلى عدد من النتائج بيانها فيما يلي :

- 1 . التأويل وسيلة من وسائل تقعيد القواعد في العلوم الإسلامية عامة وفي النحو الصرف خاصة .

- 2 . كُثرت تمثلات التأويل ووسائله في النحو العربي فتجسدت في مصطلحات مثل التقدير والتوجيه والحمل على المعنى والتعليل أحياناً .
- 3 . استخدم النحاة التأويل في توفيق القواعد النحوية برد الشاذ إليها من خلال التأويل هذا عندما تصطدم القاعدة بنصوص تخرج عن أحكامها مثلاً إذا الشرطية عند النحاة البصريين لا تدخل على الأسماء فإذا وجدوا نصوص اصطدمت بهذه القاعدة وهي كثيرة تأولوها لتوافق القاعدة كما في قوله تعالى : " إذا الشمس كورت * وإذا النجوم انثرت " ، " إذا السماء انشقت " فمثل هذه النصوص تأولوها بتقدير فعل يكون قبل الاسم فقالوا : (إذا الشمس كورت) إذا كورت الشمس كورت ، وإذا انشقت السماء انشقت وتأولوها لتوافق القاعدة وليس هنا في هذا تمحلاً ولا تحكماً كما ذهب إلى ذلك بعض دارسي اللغة العربية المعاصرين مثل : الدكتور / محمد عيد ، والدكتور / علي أبو المكارم وغيرهما .

والذي نود أن نقوله في هذه النتيجة إن استخدام التأويل في توفيق القاعدة وتفسيرها وتقعيدها ضرب من المنهجية العلمية التي تفسر النظرية بما يلائمها .

- 4 . أفاد النحاة من التأويل في تقدير المحذوفات عواملاً ومعمولات مثل ما هو في تقدير ناصب المنادى وناصب المفعول به في أساليب الإغراء والتحذير والإختصاص وفي تقدير المبتدأ والخبر والمفعول به وفي ظاهرة الحذف عموماً وقد كان مفيداً في جعل القاعدة مقبولة لأن النحاة البصريين يقولون إن لكل عاملاً معمولاً فإذا وجدوا فعلاً ولم يجدوا فاعله قدروه مثل : ما هو في فعل الأمر أكتب وقم وغيرها ومثل : ما هو في الفعل المضارع تقوم ، وترجع وغيرها ثم قدروا إن كان الحذف وجوباً أو جوازاً .

- 5 . كان التأويل في النحو والصرف وسيلة نافعة في توجيه الإعراب إذ أن النحاة لما قالوا العامل والمعمول والآخر كان الأثر هو حركات الإعراب الضم والفتحة و الكسرة . فالضمة علامة الرفع والفتحة علامة النصب والكسرة علامة الجر . فعندما تُرد ظواهر من الأسماء والجمل لا تظهر فيها حركات الإعراب على الآخر لجأ النحاة إلى تقديره مثلما هو الحال في الأسماء المقصورة ، والجمل التي لها محل من الإعراب ، والأسماء المبنية

- 6 . استخدم النحاة التأويل وسيلة من وسائل تجلية الغموض في بعض التراكيب التي تخالف القاعدة كما هو الحال في المصدر المؤول لأن النحاة جعلوا من خصائص الاسم أن يسند وأن يسند إليه وأنه يأتي مبتدأ

وخبر وفاعلاً ونائب فاعل فإذا وجدوا أن هذه القاعدة قد اصطدمت بتراكيب من نحو " أن تصوموا خيراً لكم " و "سرني أن تنجح " وفي كل من الآية والمثال وقع الفعل المضارع المنصوب بأن في محل رفع مبتدأ هذا في الآية أما المثال فوقع في محل رفع الفاعل فقالوا هذا مصدر مؤول وتفسيره برده إلى المصدر الصريح " صيامكم خيراً لكم " و " وسرني نجاحك " وبهذا ساق لهم أن يعربوا المصدر المؤول في الآية مبتدأ والمصدر المؤول في المثال فاعلاً .

7 . صَلَحَ التَّوْبِيلُ فِي رَدِّ كَثِيرٍ مِنَ الصِّيغِ إِلَى أَصُولِهَا الْمَفْتَرَضَةِ هَذَا فِي الصَّرْفِ مِثْلَمَا فِي قَوْلِهِمْ : " قَالَ أَصْلُهَا قَوْلٌ وَسَمَاءٌ أَصْلُهَا سَمَاوٌ ... الخ المقولات الصرفية في هذا الجانب " ومثل ذلك يقال في خروج الأسماء من الإعراب إلى البناء وخروج الأفعال من البناء إلى الإعراب فإذا ما خرج الاسم من الإعراب إلى البناء تأولوا هذا الخروج بالتماس العلل قال ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبني *** لشبهه من الحروف مدني كالشبه الوضعي في أسمى جئنا *** والمعنوي في متى وفي هنا وكنيابة عن الفعل بلا *** تأثر وكافتقار أصلا ففي هذه الآيات ذكر الناظم علل الأسماء المبنية التي خرجت عن أصلها الذي هو الإعراب وجرباً مع مقولة " ما جاء على أصله لا يسأل عن علته " فإن المبنيات من الأسماء خرجت عن أصلها فالتمس النحاة لها عللاً كمشابهة الحروف في الشكل والمعنى والكنيابة عن الأفعال وكالافتقار , أما الفعل المضارع فقد خرج عن أصله الذي هو البناء فالتمسوا له علة إعرابه فقالوا لمضارعه الأسماء .

8 . يعد التَّوْبِيلُ ذَا صِلَةٍ وَثِيْقَةٍ بِالْأَصُولِ لِإِرْتِبَاطِهِ بِالْقِيَاسِ خَاصَّةً فِي الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ وَلِأَنَّهُ وَسِيْلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ تَقْعِيدِ الْقَوَاعِدِ بِإِعْتِبَارِ الْأَصُولِ قَوَاعِدٍ مَنِهْجِيَّةٍ لِمَنْعِ الضَّبْطِ الْبَحْثِ النَّحْوِيِّ مِنَ الْإِنْذِلَاقِ فِي الْوَهْمِ وَالْإِرَاءِ الشَّخْصِيَّةِ وَلِأَنَّهُ يَسْتَعْمَدُ بِكَثْرَةٍ فِي تَقْعِيدِ الْقَوَاعِدِ وَتَفْسِيرِهَا وَتَقْنِينِهَا لِذَلِكَ يُعْتَبَرُ جِزَاءً مِنْ أَصُولِ النَّحْوِ .

فهرس الآيات :

الرقم	اسم السورة	رقم الآية في السورة	رقم الصفحة
2	البقرة	15 , 17 , 49 , 69 , 184 , 238 , 277 ,	4,9,11,16,25,59,65
3	آل عمران	7 , 143	5 , 4
4	النساء	12 , 59	11 , 5 , 4
5	المائدة	29 , 38 , 106	11,18
6	الأنعام	6	55
7	الأعراف	6 , 52 , 53	7,13
8	الأنفال	30 , 7	9

9,24	114 , 79 , 5	التوبة	9
65	22	يونس	10
7	25 , 6	يوسف	12
4	35	الإسراء	17
9,23	66 , 62 , 39	طه	20
18,55	40 , 10	سبا	34
8	11	الشورى	42
9,36	29 , 10	الفتح	48
64	4	الحجرات	49
17 , 8 , 4	18 , 4 , 3	الحديد	57
18	9 , 8	المزمل	73
6	6	المدثر	74
4,18	18 , 1	الأعلى	87
13	3	النصر	

فهرس الأحاديث :

رقم الصفحة	الحديث	رقم الحديث
16	دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لابن عباس وقال : " اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل "	1
13	عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول في ركوعه وسجوده " سبحانك اللهم وبحمدك اللهم أغفر لي " يتأول القرآن "	2

فهرس القوافي :

الرقم	البيت	رقم الصفحة
1	ديار مية إذ مي تُساعفنا ** ولا يرى مثلها عجم وعرب	42
2	إذا هبت بالاقلاع له إلبصا ** فأعقب غيم بعده وخروج	23
3	ووجد الفعل إذا ما أسندا ** كفاز الشهدا	24
4	وقد يقال سعدا وسعدوا ** والفعل بعد مسندا	24
5	قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه ** قلت أطبخوا لي جبة وقميصا	18
6	العين تبدي الحب والبغضا ** وتظهر الإبرام والتقصا	42
7	غضب , ولا والله يا أهلها ** لا أطعم البارد أو ترضى	42
8	فبت كاني ساورتنى ضئيلة ** من الرفش في انيابها السم نافع	21
9	فإن أنتما احكمتماني فانجزا ** أراهط تؤدينني من الناس ضعا	24
10	كم بجود مُقرف نال العُلى ** وشريف بخله قد وضعه	32
11	وقصر المد اضطرارا مجمع ** عليه بخلف يقع	35
12	وعامل التمييز قدم مطلقا ** والفعل ذو التصرف نذرا سبقا	35
13	إذا النعجة العجفاء كانت ** فأيان ما تعدل بها الريح تعدل	18
14	اعتاد قلبك من ليلي عوائده ** وهاج أهواك المكنونة الطلل	42
15	ربع قواء أذاع المعهرات به ** وكل حيران سار ماؤه خضل	42
16	كم خط الكتاب بكف يوماً ** يهودي يقارب أو يزيل	34
17	نحن ضربناكم على تنزيله ** فاليوم نصر بكم على تنزيله	5
18	وليل كموج البحر أرخى سُدوله ** على أنواع الهموم لبيتلى	43
19	تولى قتال المارقين بنفسه ** وقد أسلماه معبد وحميم	34
20	فأصبحت بعد خط بهجتها ** كان قفرا رسموها قلمًا	34
21	فإن أهلك قرب فتى سيبكي ** على مهذب رخص البنان	32
22	لاه ابن عمك , لا أفضلت في حسب ** عني ولا أنت ديانني فتخيروني	32
23	درة , ما أنصفتني في الهوى ** ولا رحمت الجسد المضمي	42
24	تؤم سنانا وكم دونه ** من الأرض محدودبا غارها	35
25	لما رأت ساتيدما استعبدت ** للهدر اليوم من لامها	
26	بدأ لي أني لست مدرك ما مضى ** ولا سابق شيئاً إذا كان جانبا	34

الرقم	المراجع
1	إبراهيم السمراي , العربية تاريخ وتطور , مكتبة المعارف , بيروت , 1993م , ط 1
2	إبراهيم عبدالله رفيده , النحو وكتب التفسير , الدار الجماهيرية , مصراته , 1990م , ط 3
3	ابن قيس الرقيات , ديوان عبيد الله بن الرقيات , تحقيق د . محمد يوسف نجم , دار صادر
4	أبو البركات , الإنصاف في مسائل الخلاف , دار الكتب العلمية , بيروت , 1998 , ج 2
5	أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي , تفسير القرآن العظيم , تحقيق عبد الرازق مهدي , دار الكتاب العربي , بيروت , مجلد 1 , ط 1 , 2001 , ج 1
6	أبو الفتح عثمان بن جني , المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها , تحقيق علي النجدي وآخرون , لجنة إحياء , القاهرة , 1386هـ , ج 1
7	أبي الطاهر مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي , تنوير المقباس من تفسير ابن عباس , دار الشهاب , بيروت , 1982 , ط 1
8	أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي , الرد على النحاة , تحقيق محمد إبراهيم البنا , دار الاعتصام , القاهرة , 1979
9	أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني , البرهان في أصول الفقه , دار الكتب العلمية , بيروت , 1997 , ط 4 , ج 1
10	أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني , دلائل الإعجاز , تحقيق محمود محمد شاكر , مطبعة المدني , القاهرة , 1992 , ط 3
11	أبي حامد محمد بن محمد الغزالي , إحياء علوم الدين , مكتبة مصر , القاهرة , 1998م
12	أبي حية النميري , شعر أبي حية النميري , تحقيق د. يحيى الجبوري , منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي , دمشق , 1975
13	أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري , السيرة النبوية , تحقيق جميل ثابت وآخرون , دار الحديث , القاهرة , 1999 , ط 2 , ج 1
14	أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي , فقه اللغة وأسرار العربية , تحقيق محمد إبراهيم سليم , مكتبة القرآن , القاهرة
15	أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري , الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية , تحقيق إميل بديع , دار الكتب العلمية بيروت , ج 1

16	أحمد الحملوي , شذا العرف في فن الصرف , مكتبة الآداب , القاهرة , 2003
17	أحمد زكي صفوت , جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة , المكتبة العلمية , بيروت 1938م
18	أحمد عايش بن عبد اللطيف البدر , مبادئ التخرّيج ودراسة الأسانيد , مكتبة الرشد , الرياض , 2004
19	بهاء الدين عبدالله بن عقيل , شرح ابن عقيل , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد , الدار السودانية , الخرطوم , 1993 , ج 2
20	تمام حسان , الأصول , عالم الكتب , القاهرة , ط 1
21	جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي , 1 . الإتيان في علوم القرآن , تحقيق فواز أحمد زمرلي , دار الكتاب العربي , بيروت , 2000 , ط 2 2 . همع الهوامع , مطبعة السعادة , القاهرة , 3 . شرح التسهيل , عبد الرحمن السيد , دار هجر , 2009 4 . الإقتراح , تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي , دار الكتب العلمية , بيروت , 1998 , ط 1 5 . المذهر في علوم اللغة وأنواعها , تحقيق محمد علي البجاوي وآخرون , دار الفكر , بيروت , ج 2
22	جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام , 1 . اوضح المسالك في ألفية ابن مالك , تحقيق إميل بديع يعقوب , دار الكتب العلمية , بيروت , 2003 ج 1 , 2 . شرح قطر الندى وبل الصدى , تحقيق إميل بديع , دار الكتب العلمية بيروت , ط 2003, 2
23	حسن خميس الملح , التفكير العلمي في النحو العربي , دار الشروق , عمان , الاردن , 2002 , ط 1
24	خالد بن سليمان بن مهنا الكندي , التعليل النحوي بالدرس اللغوي القديم والحديث , دار المسيرة , عمان , الاردن , 2007 , ط 1
25	الخليل بن أحمد الفراهيدي , العين , تحقيق عبد الحميد الهندواي , دار الكتب العلمية , بيروت , 2003 , ج 1
26	زهير بن أبي سُلمى , ديوان زهير بن أبي سلمى , تحقيق علي حسن فاعور , دار الكتب العلمية , 1988 , ط 1
27	سيويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر , تحقيق عبد السلام هارون , دار الجيل , بيروت , ط 1
28	سعدي بن أبي حبيب , القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً , دار الفكر , دمشق , 1988
29	سعيد الأفغاني , في أصول النحو , المكتب الإسلامي , بيروت , 1407هـ
30	سعيد جاسم الزبيدي , القياس في النحو نشأته وتطوره , دار الشروق , عمان , 1997م
31	السعيد شنوقه , دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو , عالم الكتب , القاهرة , 2009

32	سويد بن كراع , تحقيق وشرح د. حاتم صالح فرحان , بغداد 1979 ,
33	السيد أحمد الهاشمي , القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن ألفية ابن مالك , دار الكتب العربية , بيروت
34	شرف الدين الراجحي , في اللغة عند الكوفيين , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1992م
35	شوقي ضيف , المدار النحوية , دار المعارف , القاهرة 1968 م , ط 2
36	الشيخ محمد الطنطاوي , نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة , دار المعارف , القاهرة , ط 2
37	عباس حسن , النحو الواعي , دار المعارف , القاهرة , ط 5
38	عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي , معجم علوم الحديث , دار الاندلسي الخضراء , جدة , ط 1
39	عبد الصبور شاهين : 1 . دراسات لغوية , القياس في الفصحى والدخيل في العامة , مؤسسة الرسالة , بيروت , 1986م 2 . في التطور اللغوي , مؤسسة الرسالة , بيروت , 1985م ط 2
40	عبد العال سالم مكرم : 1 . اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم , عالم الكتب , القاهرة , 1995 , ط 1 2 . القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية , دار المعارف , القاهرة , 1965م
41	عبد الغفار حامد هلال , العربية خصائصها وسماتها , القاهرة , 1995
42	عبد الكريم محمد الأسعد , بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة , دار العلوم , الرياض , 1983 م , ط 1
43	عبد المنعم فائز , أسلوب جديد في تدريس النحو , دار الفكر , دمشق , 1986م , ط 1
44	عبد الراجحي , النحو والدرس الحديث , دار الكتب العلمية , بيروت , 1986م
45	العكبري : اللباب في علل النحو والإعراب , تحقيق غازي مختار , دار الفكر العربي , بيروت , 2001م
46	علي أبو المكارم , أصول التفكير النحوي , منشورات كلية التربية الجامعة اليبية , طرابلس , 1973
47	علي بن حسن , تحليل القراءات الشاذة للعكبري , مجلة كلية اللغة العربية , جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض , 1420هـ
48	عمرو بن قميئة , ديوان عمرو بن قميئة , تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي , معهد المخطوطات العربية , 1965
49	فخر الدين محمد بن عمر الرازي , التفسير الكبير , دار الكتب العلمية , بيروت , 1411هـ , ط 1

50	القفطي: جمال الدين أبو الحسن , إنباه الرواة علي أنباه النحاة , تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم , مطبعة دار الكتب المصرية , القاهرة , 1986م
51	مازن المبارك , العلة النحوية نشأتها وتطورها , دار الفكر , دمشق , دت
52	مجد الدين الفيروزآبادي , البلغة في تاريخ أئمة اللغة , ضبط ومراجعة بركات يوسف , بيروت , 2001 , ط 1
53	محمد بن أحمد الصغير , القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي , دار الفكر , بيروت , 1419هـ , ط 1
54	محمد بن أحمد بن رشد , فصل فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال , دار الكتب العلمية , القاهرة , 1935
55	محمد بن سلام الجمحي , طبقات فحول الشعراء , شرحه محمود محمد شاكر , دار المدني , جدة
56	محمد حسن عبد العزيز , القياس في العربية , دار الفكر العربي , القاهرة , 1995 , ط 1
57	محمد حسين أبو الفتوح , معجم الفاظ الحديث في صحيح البخاري , مكتبة لبنان , بيروت , 1993
58	محمد سمير , أثر القرآن في الفقه الإسلامي , أضواء السلف , الرياض , ط 1
59	محمد عيد , أصول النحو , مكتبة عالم الكتب , القاهرة , 1987 , ط 1
60	محمد فؤاد عبد الباقي , المعجم المفهرس لألفاظ القرآن , دار الحديث , القاهرة , 1987
61	محمود أحمد نحلة , أصول النحو العربي , دار المعرفة الجامعية , 1983
62	محمود سليمان ياقوت , أصول النحو العربي , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 2000م
63	مناع القطان , مباحث في علوم القرآن , مكتبة وهبة , القاهرة , 2007
64	منى الياس , القياس في النحو . دار الفكر , دار الفكر , دمشق , 1405هـ , ط 1
65	مهدي المخزومي , في النحو العربي نقد وتوجيه , منشورات المكتبة العصرية , صيدا - لبنان